جامعة زيان عاشور– الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مطبوعة خاصة بمقياس:

تاريخ الحركة الوطنية

دروس موجهة إلى طلبة: سنة أولى ماستر علم اجتماع الاتصال

السداسي: 1، الرصيد: 1، المعامل: 1، التقييم: امتحان

إعداد: د/ عايدي جمال

السنة الجامعي: 2020/ 2021

الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية

المادة: تاريخ الحركة الوطنية

الرصيد: 1

المعامل: 1

الهدف: إعطاء الطالب تكوينا معرفيا حول مراحل تطور الحركة الوطنية لتنمية روح الانتماء.

محتوى المادة:

- الحملة الفرنسية على الجزائر 1830.
- المقاومات الشعبية المسلحة المنظمة وغير المنظمة.
- سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.
- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918؛ سياسيا؛ اقتصاديا؛ اجتماعيا.
- حركة الأمير خالد.
- نجم شمال إفريقيا.
- حزب الشعب.
- جمعية العلماء المسلمين.
- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية.
- أحداث 8 ماي 1945.
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تأسيس المنظمة الخاصة.

- بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة.

المحاضرة التمهيدية

مدخل: مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية

كتب الأستاذ هاينز غولوتزر Heinz Gollwitzer في معالجته للامبريالية الأوروبية إن الحركة الوطنية نشاط واسع يهدف إلى التحرير أو تحقيق الإصلاح ، أما الرئيس الأمريكي ولسن توما صاحب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها فيرى أنّ الوطنية قوة فاعلة للتحرير وهي روح الحركة يسعى أصحابها إلى التخلص من الهيمنة الأجنبية.

أما بعض الموسوعات العلمية فترى أن الحركة الوطنية هي حركة الأشخاص الذين يرون ضرورة تكوين مجموعة أساسها الروابط العرقية واللّغوية والثقافية وغيرها, وهي تنطلق من إيديولوجية ترمي إلى تمكين الأمة من حقها في ممارسة سياسة لا تأخذ في الاعتبار سوى قدرتها الخاصة, وترفض ما من شأنه الحدّ من حريتها في العمل، وكل هذه التعريفات غير خافية على فلاسفة التاريخ ولا على أساتذة مدرسة التاريخ الاستعمارية, لكن التنكر لها مقصود للتمكن من تشويه الواقع وتزييف الحقائق.

وعلى الرغم من التسليم بصواب هذه التعريفات النظرية التي ينطلق أصحابها من زوايا مختلفة ومرجعيات فكرية متنوعة, فان الدارس يجد نفسه في تناقض مع جل المؤرخين الغربيين في ادعائهم بأنّ ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية يرجع فقط إلى القرن العشرين، وذلك بالرجوع إلى ذات التعريفات, فإنّ كل من التنظيمات التي قادت بطريقة أو بأخرى، أنواعا من المقاومة لتخليص بلدانها من الاحتلال إنما هي حركات وطنية.

ومفهوم الحركة الوطنية الذي نعنيه هنا يتجاوز ما كان متداولا بالجزائر في الفترة المذكورة أعلاه, حيث ظل مقتصرا فقط على تشكيلة سياسية واحدة عرفت منذ البداية باسم نجم شمال إفريقيا، ثم تحولت إلى حزب الشعب الجزائري، الذي أوجد داخله أوجد داخله الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، قصد ممارسة النشاط السياسي العلني والمنظمة الخاصة، التي أسندت لها مهمة التكوين العسكري للمتطوعين، وهو في دراستنا يشمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وذلك انطلاقا من كون جميعها تشكيلات برامجها مؤسسة على محاربة الاستعمار من أجل إبراز معالم المجتمع الجزائري المتميز عن المجتمع الفرنسي ولإعداد الجماهير الشعبية كي تتحمل مسؤولياتها في الوقت المناسب قصد إنهاء حالة التبعية.

وسواء أكانت الحركة الوطنية بالمفهوم الضيق أو بالمفهوم الواسع فإن نظرتها إلى الواقع الجزائري واحدة، ومنطلقاتها الإيديولوجية متقاربة, إذ هي ترى الجزائر لا تشتمل على طبقات اجتماعية متمايزة, ولكن شعبها واحد ويتكون من الأهالي الذين بقدر ما يسعى الاستعمار إلى تهميشهم، فإنها المطالبة بإعادة تأهيلهم وإعدادهم للتخلص من السيطرة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس واعتمادا على خلاصة هذا التعريف الأخير يكون التأكيد على أن تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر قد وقعت معالجته طبقا لمدرستين مختلفتين إحداهما عريقة، وهي مدرسة التاريخ الاستعمارية, والتي تولت خلال عقود كاملة من الزمن الكتابة وإعادة الكتابة حسبما تتطلبه خدمة المصالح الاستعمارية.

أما المدرسة الثانية فهي مدرسة التاريخ الوطنية, وإن كانت حديثة العهد, فإنها حاولت جاهدة تصحيح ما عبث به المؤرخون الفرنسيون من كل تشويه لحق بتاريخنا الوطني، وإعادة

كتابته بأقلام وطنية, وقد ازداد الاهتمام منذ تأسيس المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (بوجليدة، 2008، صفحة 14).

كما يمكننا أن نقول أن أي حركة وطنية هي نشاط وعمل منظم هدفه تغيير الحالة السائدة، بالقضاء عليها مثلما هو الحال عندما تظهر حركة وطنية هدفها القضاء على الاستعمار، أو تغييرها بإرساء نظام حكم جديد، أو سياسة مغايرة للسابقة.

فالحركة الوطنية هي نشاط واسع يهدف إلى التحرير أو تحقيق الإصلاح فالحركة الجزائرية هي كل رفض أبداه الشعب الجزائري ضد الغزاة منذ الاحتلال بالوسائل المختلفة، سواء اتخذت أسلوب الاستماتة، أو التصادم أو استعملت الحركات السياسية أو المطلبية، أو تجسدت على شكل هيئات وتنظيمات الحركة الوطنية الجزائرية أكان نشاطها يهدف للقضاء على الاستعمار الفرنسي.

نشاط خاضه الجزائريون لعدة سنوات، فمنذ رسو أول قوة للاستعمار الفرنسي على شواطئ العاصمة، قابله رفض ومقاومة باسلة، رغم عدم تكافؤ القوى آنذاك، لأن البعض يظن عكس ذلك فيعتقد بعض الناس أن احتلال عاصمة الجزائر تّم بدون معارضة يكتب لويس فيو Louis Veuillot أن عدد المشاة الذين هّبوا لصّد الجيوش الفرنسية عند احتلال برج حسن المُطل على القصبة وصل إلى 100.000 شخص لها إن هذا الرفض الواضح لوجود الاستعمار الفرنسي مبرر وواضح، فالجزائر كانت دولة سيادة ومكانة في المنطقة الشمالية من إفريقيا، كما أّن رفض المستعمر الفرنسي في بدايته كان أول بوادر تَشكل الحركة الوطنية (موسلي، 2018، صفحة 27).

محاضرة رقم: 01

الحملة الفرنسية على الجزائر1830

أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر:

تعود أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر لمجموعة من الأسباب المختلفة نذكر منها (جودي، 2016، صفحة 30):

الأسباب السياسية:

في الجزائر، قامت الأوضاع الداخلية للإيالة على التنافس والصراع على السلطة، بهدف كسب الأموال الطائلة والثروات، وهو ما اتَّبعه بالفعل الحكام الأتراك بالإيالة، طيلة فترة حكمهم، وقد كان الداي ينفرد بالسلطة، معتمدا في ذلك على مجموعة صغيرة متكونة من الجنود والأقارب لخدمته، عكس ما كان يعيشه الجزائريون من عزلة تامة عن السلطة.

ولم تكن حادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا السبب الرئيسي لعملية الغزو، إلاُّ حَّجةً منها لتبرير حملتها على الجزائر، إذ من غير المعقول كما قال "ميترنيخ" نقلا عن سعيدوني ؛ أن تنفق فرنسا أكثر من مئة مليون فرنك، وتُعرض أكثر من أربعين ألف جندي للموت من أجل ضربة بمروحة، وإزاء هذا الوضع أظهرت الدول الأوروبية قلقها من الاحتلال الفرنسي، وقد نشرت "جريدة لومونيتور" الفرنسية في عددها الصادر يوم 29 أفريل 1830ّ بيانا تضمن الأسباب الأساسية التي دفعت فرنسا لشن حملتها على الجزائر من بينها: أن الداي قام سنة

1825 بتفتيش مقر المؤسسات الفرنسية في عنابة بحثا عن الأسلحة، وقيامه بتهديم الحصون الفرنسية المقامة حول المراكز التجارية الفرنسية، وأن الداي تحدى القنصل الفرنسي في تصريحه بأنه لن يسمح لفرنسا بنصب المدافع على الأراضي الجزائرية.

إضافة إلى هذا تم عزل بعض القادة، وتعويضهم بآخرين أقل خبرة، مثلاً عزل أشهر قائد عرفته الجزائر وهو يحي آغا، وحل محله إبراهيم آغا الذي لا يجيد التكتيك العسكري، هذا ما جر البلاد إلى الاغتيالات وانتشار الفوضى والاضطرابات.

أما فرنسا فقد شهدت صراعا حادا بين السلطة الحاكمة والليبراليين الذين تسببوا في مشاكل للملك شارل العاشر سنةّ 1824، وكادوا أن يطيحوا بحكمه، ما دفع به إلى حل مجلس النواب وتنظيم انتخابات، وقد اتخذ شارل العاشر من الحملة العسكرية على الجزائر وسيلة للتخلص من مشاكله السياسية الداخلية وحلِّها ،وذلك بتوجيه الرأي العام الفرنسي إلى الخارج وهذا ما لم يذكره شونبيرغ على الإطلاق.

الأسباب العسكرية:

تمثلت في أن الداي حسين لم يعط الأهمية لتكوين جيش مدرب على فن القتال، فقد كان الداي يعتقد أن الإيالة الجزائرية محصنة، وأن جيشها النظامي الذي لا يتجاوز 6000 ألف جندي تركي قادر على مواجهة الفرنسيين، عند اقترابهم من الموانئ الجزائرية ، وبعد قدوم الجاسوس بوتان إلى الجزائر عام 1808، قام بدراسة ومعاينة للسواحل الجزائرية، وقد أُختيرت منطقة سيدي فرج التي لم تكن بها أي حامية تركية.

وكذلك تحطم الأسطول الجزائري من طرف الحلف المقدس الأوروبي في 27 أوت 1816 بزعامة بريطانيا، وما تبقّى من أسطولها تحطّم في معركة نافرين سنة 1827، فقد شاركت الجزائر ب 16 سفينة حربية، معظمها تحطّمت وأُصيبت بأضرار .

أما خارجيا فقد تمثلت في فشل الجيش الفرنسي في احتلال مصر، والانسحاب منها بضغط من القوات الانجليزية سنة 1801م، وهذا ما أدى "بنابليون بونابرت إلى بعث أحد ضباطه إلى الجزائر لدراسة الوضع هناك، ووضع خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وأن كان شونبيرغ قد تحدث على عدد جنود الحملة والعمليات العسكرية، إلاّ أنه غابت عنه معارف أو أراد تغييبها هو في حد ذاته.

انتهزت فرنسا في هذا الوقت ضعف الدولة العثمانية والجزائر، خصوصاً أن أسطول الجزائر البحري قد انهار، وأصبحت المياه الإقليمية الجزائرية مفتوحة أمام القوات الفرنسية، التي كانت تخطط لاحتلالها قبل أعوام، وكان لذلك أسباب وعوامل مختلفة، كموقع الجزائر على البحر المتوسط، والاستفادة من خيرات هذا البلد ومن الكوادر البشرية فيه، واستعادة هيبتها كقوة استعمارية (أبو ريا، 2020، صفحة 03).

الأسباب الاقتصادية:

على المستوى الداخلي ؛ تمثلت في دخول فئة من اليهود الذين تكونت لهم ثروات ضخمة، عن طريق ممارسة الربا في المعاملات التجارية، على حساب خزينة الدولة الجزائرية، وهذا ما أثار غضب الأهالي وسخطهم على الوضع، فقاموا بعدة ثورات متتالية سنوات، 1815، 1805، 1804، 1801 وهو ما جر البلاد إلى انهيار اقتصادي، وانتشار الأمراض والأوبئة،

ففي مدينة الجزائر مثلا لقي أكثر من 13 ألف شخص حتفهم، في الفترة الممتدة بين 1 جوان 1817 إلى 6 سبتمبر 1818.

وعلى المستوى الخارجي ؛ فقد تمثلت في إصرار فرنسا على أن تجعل الجزائر والبلدان المجاورة لها سوقا تجارية، لتصريف منتوجاتها الصناعية الفائضة، والحصول على المواد الأولية الضرورية للصناعة، التي أصبحت فرنسا في أمس الحاجة إليها، بعدما فقدت مقاطعتي الألزاس واللورين، ومستعمراتها القديمة في الهند وأمريكا.

وقد صرح وزير الحربية الفرنسية الجنرال جيرارد عند نزول القوات الفرنسية على الساحل الجزائري نقلا عن مارسيل قائلا:

(أن هذا الاحتلال له ضروريات هامة، فهو يهدف إلى فتح معبر واسع لتصريف بضائعنا، وتبادلها ببضائع أخرى أجنبية عن أرضه).

بالإضافة إلى طمع فرنسا في خزينة الدولة الجزائرية التي سمعت بثرائها والتخلص من الديون التي على ذمتها، حيث أصبحت الجزائر تطالب بتسديدها ، وقد تحدث شونبيرغ كثيرا عن الخزينة وأموالها.

وقد صرح الجنرال بيجو أمام البرلمان الفرنسي عام 1830، نقلا عن سعدي بوزيان ما يلي:

(أينما وِجدت المياه الصالحة والأرض الخصبة، يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأراضي هذه).

في حين اعتبر وزير الحرب الفرنسي السيد جيرارد بأن الإبادة هي وسيلة لفرض الهيمنة قائلا؛ لابد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي في تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتها.

وعليه يتبين بأن الساسة الفرنسيون وحسب أقوالهم، اعتبروا أن الإبادة هي الوسيلة التي يجب اعتمادها لأجل السيطرة وتركيز النفوذ في أي بلد.

وقد كسبت الجزائر خلال العهد العثماني مكانة مرموقة بفضل حكومة فعالة ومُبَادِرَة وجيش قوي مدعوم ببحرية موهوبة الجانب، وتدعمت هذه المكانة باستقلال القرار السياسي الجزائري عن الدولة العثمانية سنة 1659 الأمر الذي ترك للجزائر حرية التصرف في علاقاتها الخارجية، وبفضل ذلك استطاعت الجزائر التصدي للاعتداءات الأوروبية بل وانتهاج سياسة هجومية أربكت الدول الأوروبية, التي أجبرت معظمها على التقرب منها واعتماد سفراء لها في الجزائر بالإضافة إلى دفع الضرائب والإتاوات وحتى الهدايا لكسب ود الجزائر.

ولكن اختلال التوازن الاقتصادي والعسكري بين الجزائر وأوروبا بفضل الثورة الصناعية, واتحاد دول أوروبا بداية القرن التاسع عشر، وضعف الجزائر العسكري بعد فقدان معظم قطع الأسطول في معركة نافارين، جعل فرنسا تستغل الوضع وتقوم بتنفيذ احتلالها للجزائر.

ومرت عملية الاحتلال بمرحلتين هما:

مرحلة الحصار العسكري (1827/ 1830):

مهدت فرنسا للاحتلال بفرض حصار عسكري من أجل إضعاف قوة الجزائر الاقتصادية وإقناع الدول الأوروبية باحتلال الجزائر ومنع أي تدخل خارجي من العثمانيين أو أي دولة

منافسة لفرنسا، لذلك أصدر الملك شارل العاشر يوم 07 فيفري 1830 مرسوما ملكيا بتعين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة، والأميرال دوبيري قائدا للأسطول.

وتم تهيئة أسطول تكون من ست مائة وخمسة وسبعين 675 سفينة، من بينها مئة وثلاثة 103 سفينة حربية، مسلحة بألف وثمان مئة واثنين وسبعين 1872 مدفعا، وخمس مئة واثنين وسبعين 572 سفينة للنقل والإنزال ، يبدوا أنه جيش ضخم من خلال تكويناته (جودي، 2016، صفحة 33).

ثم مرحلة تنفيذ الاحتلال:

بعد استكمال الاستعدادات غادرت الحملة الفرنسية بقيادة وزير الحربية الجنرال "دي بورمون" ميناء طولون في 25 ماي 1830 متجهة إلى الجزائر وفي 14 جوان 1830 أنزلت قواتها بسيدي فرج الواقع غرب العاصمة ، جرت مفاوضات بين الجزائريين أنفسهم ثم بين الجزائريين والفرنسيين بدون نتيجة تذكر (سعد الله، 1992، صفحة 18).

وفي غياب خطة دفاعية محكمة نجح الفرنسيون في إنزال قواتهم والتوجه نحو العاصمة التي حوصرت وتعرضت إلى القنبلة دون انقطاع ورغم أن الداي أرسل إلى قائد الحملة يعرض عليه الصلح والتنازل عن الديوان لكن قائد الحملة أصر على استسلام الداي وهذا ما حصل فعلا يوم 05 جويلية 1830، ومغادرة الداي حسين يوم 10 جويلية 1830 إلى نابولي فالأسكندرية التي توفي بها سنة 1834 (جودي، 2016، صفحة 37).

مواقف الدول من الاحتلال:

مواقف الدول الأوروبية:

اختلفت بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لكن معظم الدول كانت مؤيدة لعملية الاحتلال وبقيت بريطانيا معارضة لأنها رأت في ذلك تهديدا لمصالحها في البحر الأبيض المتوسط.

مواقف العالم الإسلامي:

كانت تونس مؤيدة للاحتلال انتقاما من دايات الجزائر أما المغرب فالتزمت الصمت وليبيا عارضت الحملة سياسيا فقط أما الدولة العثمانية نتيجة لضعفها اقتصر موقفها على إرسال مبعوث وساطة.

محاضرة رقم: 02

المقاومات الشعبية المسلحة المنظمة وغير المنظمة

ما إن وطﺀ الجيوش الفرنسية أرض الجزائر، هب الشعب الجزائري الرافض للسيطرة الأجنبية للدفاع عن أرضه، قائما إلى جهاد نادت إليه الحكومة المركزية، وطبقة العلماء والأعيان.

التعريف بالأمير عبد القادر:

هو محيي الدين عبد القادر بن مصطفى بن محمد بن مختار بن عبد القادر بن أحمد المختار بن عبد القادر بن أحمد المشهور بابن خده بن محمد بن عبد القوي بن علي بن أحمد بن عبد القوي بن خالد بن يوسف بن أحمد بن بشار بن محمد بن مسعود بن طاووس بن يعقوب بن عبد القوي بن أحمد بن محمد بن إدريس الأصغر ابن إدريس الأكبر بن عبد الله المحصن بن حسن المثنى بن حسن السبط بن علي بن أبي طالب وأمه فاطمة الزهراء بنت سيد الوجود محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد كانت أسرة الأمير عبد القادر تعتز بامتداد حلقاتها إلى هذا المعدن الشريف ففي القرن الثامن هاجر إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المغرب، هاربا من بطﺵ العباسيين، وأنشأ دولة الأدارسة وعاصمتها فاس، ودام حكمها حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر وبعد أن سكنت بعض سلالات العائلة الكبيرة الأندلس انتقل أحد أجداده عبد القوي

الأول في نهاية القرن الخامس عشر بعد سقوطها عام 1492 واستقر بقلعة بني حماد قرب سطيف.

وذكر محمد محمد الجوزي أن عبد القادر بن أحمد المعروف بابن خده وهي مرضعته كان حاكماً لمناطق غريس، عالماً مهيباً فقهياً تولى الرئاسة بعد موت من خلفهم من أجداده الأدارسة وألف كتباً كثيرة، وتوفي رحمه الله في القرن العاشر للهجرة ، وأما جده مصطفى فقد أسس الزاوية القادرية، نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلا لي بعد أن زار مدينة بغداد عام 1791 واشتهرت أسرته بالورع وكانت قدوة للناس في الجهاد والعلم وتوفي جده مصطفى بعين غزالة قرب مدينة درنة في إقليم برقة شرق ليبيا عام 1797 عند عودته من الحج، ودفن في نفس المكان وما يزال قبره معروفاً حتى الآن.

محيي الدين ولد والده بقرية القيطنة عام 1776 ودرس على يد أبيه مصطفى وورث عنه مشيخة الزاوية القادرية، وأشتهر والده بسداد الرأي وغزارة العلم وقاوم ظلم بايت الغرب الجزائري منذ عهد علي قارة الذي حكم من عام 1812 إلى 1817 وآخرهم حسن بن موسى الذي حكم من 1827 حتى 1830.

ولد الأمير في 25 سبتمبر 1807 في قرية القيطنة القريبة من معسكر ، ثم انتقل إلى وهران أين أتم دراسته (العربي، د. س. ط، صفحة 145)، وأمه السيدة بنت عبد القادر بن خدة وهي تنحدر من بيت علم وتقوى من أولاد سيدي عمر بن دوحة ، تلقى دروسه الابتدائية في مسقط رأسه تحت إشراف والده الذي بذل قصارى جهده ولم يدخر جهدا في سبيل ذلك، فأخذ منه القراءة والكتابة وأتقنها في سن مبكرة جداً ولفت نظر والده ذكائه ونبوغه وختم القرآن الكريم قبل أن يبلغ الحادية عشر، وأصبح فارساً يشار إليه وبرع في تلقي العلوم التاريخية والفلسفية والفقهية

وتعلم مبادئ شتى العلوم اللغوية والشرعية ونال درجة الطالب وكلف بتحفيظ القرآن للأطفال وإلقاء الدروس والتفسير في الزاوية، ومن أجل إتمام دراسته سافر عام 1821م إلى مدينة أرزيو الساحلية التي تقع شمال مدينة معسكر على بعد حوالي سبعين كيلو متر، وذلك على يد القاضي الشيخ أحمد ابن الطاهر البطيوي الذي كان مشهوراً بغزارة العلم وسعة الاطلاع وبعدها رحل إلى مدينة وهران حيث تلقى تعليمه الأولي (بقبق، 2010، صفحة 05) ثم إلى مدرسة العالم الفقيه أحمد بن خوجة، صاحب رائعة در الأعيان في أخيار وهران، وتوسيع في المعارف اللغوية والفقهية والنحو والبيان والفلسفة والمنطق وصقل ملكاته الأدبية والشعرية واجتهد في حضور حلقات العلم لعلماء وهران مثل الشيخ مصطفى الهاشمي والشيخ بن نقريد وقضى عامين كاملين في هذه الرحلة العلمية وعاد إلى مسقط رأسه وتزوج بابنة عمه الآنسة خيرة بنت أبي طالب عام 1823 وأقام في القيطنة معلما.

وكانت له رحلات علمية للقرويين والز يتونة ، وكانت البيئة التي عاش فيها بيئة إسلامية وتربوية إيمانية واجتماعية متماسكة وفي ظلها تكونت شخصية وهي التي أثرت في تكوينه النفسي والجسماني والفكري والاجتماعي والسياسي وهذا التكوين يعود إلى عوامل منها:

- العامل الوراثي والبيولوجي والعقلي للأمير.
- البيئة الثقافية والاجتماعية التي نشأ في ظلها وعاش فيها.

كان عبد القادر شديد التأثر بوالده ولا يقدم على أمر إلا إذا أخذ رأيه ففي مرة طلب منه أن يدرس بعض نصوص بن عربي، فأرشده أن الوقت للممارسات الشرعية (برونو، 1997، صفحة 109)، ولقد سمع الأمير عن ذلك التصرف من والده الذي لاشك قد حفر في ذاكرته وهو محاربة والده لأصحاب الطرق الصوفية الشاذة، فقد جاء في كتاب تحفة الزائر؛ أصل ابن

الشريف من الكسانة قبيلة بوادي العبد قرب غريس، أخذ العلم في صغره عن سيدي محيي الدين في مدرسة القيطنة ثم رحل إلى المغرب الأقصى ولقي الشيخ العربي الدرقاوي وسلك طريقته وقفل راجعاً إلى وطنه وجاء محيي الدين إلى حضرة سيدي زائراً، وفي بعض الأيام تكلم بحضرته بما يوجب تأديبه شرعاً فأدبه سيدي الجد بالسياط واستتابه.

فهذا الحادث التاريخي ليس دليلاً فقط على منزلة والد الأمير عبد القادر ومكانته الاجتماعية والدينية إنما هو دليل على الوقوف في وجه أصحاب الطرق المنحرفة ومحاربة البدع ومحاربة الابتعاد عن الشرع والسنة والإجماع، والأمير عبد القادر أيضاً أثناء حكمه وفي عهد دولته حارب أصحاب الطرق المنحرفة، ووقف في وجه نشر دعوتهم وفضح أمرها.

فالطرق الصوفية في شمال أفريقيا أحد الروافد الثقافية والفكرية وقد تعامل معها العلماء وفق المعايير العلمية القائمة على العلم والإنصاف في الأفراد والمناهج، لقد كان السيد محيي الدين والد الأمير عبد القادر من الشخصيات المهمة في التأثير على ابنه الأمير وكان رجلاً مهاباً محترماً، ليس لكونه قادريًكما ترددده أقلام الدعاية فقط وإنما لكونه عالماً فقيهاً وحكيماً وشجاعاً، امتاز بالأخلاق الإسلامية والصفات الحميدة والنبل الكريم وعلو منزلته العلمية وهيبة قبيلته بني هاشم التي يمتد نسبها إلى الإدارية وحتى عند ولاة العثمانيين كانت له منزلة خاصة وكان مرهوب الجانب من قبلهم جميعاً بدافع تقدير ومحبة، فأمر طبيعي ظهور هذه الآثار الوراثية على أولاده ومنهم الأمير عبد القادر، فقد برزه هذه الآثار على الأمير في سن مبكرة من ذكاء ومواهب فكرية وسرعة بديهة وشجاعة ومهارة بفنون الفروسية من ركوب الخيل والسباحة واستعمال السيف إلى جانب نفس أبية وإيمان قوي ومحبة وجدانية وعقلية لخالق هذا الكون ومبدع تلك الطبيعة الغناء التي نشأ في أحضانها، فالحياة البسيطة في هذه المزرعة والمناخ

السياسي الذي نشأ فيه، كان صحياً ومتماسكاً في جزء من دولة كبرى أمنت الاستقرار والازدهار للجزائر وحاربت البدع وأصحابها (الصلابي، د. س. ط، صفحة 103).

المقاومة:

بعد سقوط العاصمة خاض الشعب الجزائري مقاومات تلقائية تحت قيادات وطنية وشعبية في سيدي فرج وسطاوالي والبليدة لمنع توسع الاحتلال دامت بين 1830/ 1832 لكنها لم تصمد أمام قوة فرنسا حتى ظهرت مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي.

بيعة الأمير: اجتمعت القبائل الجزائرية بالقرب من معسكر وبايعت الأمير عبد القادر سنة 1832 ثم كانت البيعة الثانية سنة 1833 لنصرة الدين وقتال العدو.

مراحل مقاومة الأمير: مرحلة القوة (1832/ 1837) وتميزت بمحاصرة الجيش الفرنسي في المدن وقطع التموين عن الجيش الفرنسي بسبب الحصار كما اعتمد في هذه المرحلة على"حرب العصابات"مما أجبر القائد (ديميشال) على طلب الصلح سنة 1834 وتم فيها انهزام القوات الفرنسية في معركة"وادي المقطع"الشهيرة سنة 1835.

مرحلة الهدوء المؤقت (1837/ 1839) تميزت هذه المرحلة بحوادث كثيرة لعل أهمها ما يلي: احتلال مدينة قسنطينة سنة 1837, خرق فرنسا لمعاهدة التافنة سنة 1839, تعيين "بيجو" حاكما عاما للجزائر, شن حرب إبادة شاملة ضد القبائل الثائرة, محاصرة الأمير ولجوءه إلى المغرب لطلب المساعدة بعد سقوط عاصمته الزمالة سنة 1843, تخلي الأمير عن المقاومة واستسلامه سنة 1847، يقول مؤرخونا الكبير سعد الله أن مقاومة الأمير عبد القادر تمثل عهدا بذاته وتستحق كتابا بل كتبا خاصة بها (سعد الله، 1992، صفحة 173).

مقاومة أحمد باي

التعريف بالحاج أحمد باي:

يعتبر الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة وهو ابن الحاج محمد الشريف وحفيد الحاج أحمد القلي التركي الذي حكم قسنطينة مدة خمس عشر عاما ابتداء من 1755، وقد ولد بمدينة قسنطينة 1786 وتدعى أمه الحاجة غنية (شريفي، 2018، صفحة 16)؛ شارك أحمد باي بفعالية ضد الحملة الفرنسية التي استهدفت احتلال مدينة الجزائر لكن بعد سقوطها عاد إلى قسنطينة وبدأ يعد العدة لمواجهة الاحتلال وذلك بتشكيل جيش شعبي من المتطوعين, كما تمكن من التصدي للحملة الفرنسية لاحتلال مدينة عنابة سنة 1832م.

مراحل مقاومته:

المرحلة الأولى: وخلالها تمكن أحمد باي من إلحاق الهزيمة بالفرنسيين في حملتهم الأولى لاحتلال مدينة قسنطينة سنة 1836م ومن أسباب نجاحه في التصدي لهذه الحملة اعتماده على جيش شعبي وطني وتحصين مدينة قسنطينة إضافة إلى الولاء الشعبي له.

المرحلة الثانية: وخلالها تمكن الفرنسيون من احتلال مدينة قسنطينة في حملتهم الثانية عليها سنة 1937, حيث جندو لها قوات ضخمة واستخدموا القصف المدفعي كما استغلوا فرصة الهدنة في الجبهة الغربية مع الأمير عبد القادر (شريفي، 2018، صفحة 38) ، وقد استسلم الحاج أحمد باي بتاريخ 05 جوان 1848 بعد أن صار كهلا مريضا (شريفي، 2018، صفحة 53).

كما نشير هنا إلى أن العلاقة بين أحمد باي والأمير عبد القادر تأرجحت ما بين العداء والتقارب من فترة إلى أخرى، ولكن الأمر الذي أثر بقدر كبير في نفس أحمد باي هو ذلك التقارب الذي حدث بين الأمير عبد القادر والعدو الفرنسي.

المقاومات الشعبية الأخرى؛ المقراني؛ بوعمامة

بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي واصل الشعب الجزائري مقاومته تحت قيادات جديدة لعب فيها شيوخ الزوايا والعلماء دورا كبيرا في حث الشعب على الجهاد والمقاومة.

أهم المقاومات الشعبية:

- مقاومة الزعاطشة (1848/ 1849): قادها الشيخ محمد بوزيان وقد كان من موظفي إدارة الأمير عبد القادر وعين شيخا على واحة الزعاطشة وقد كان محاربا شجاعا، واستشهد وهو متقدم في السن سنة 1849 (نايلي، 2007، صفحة 73)، بعض الكتاب يعتبر ما حدث في الزعاطشة إنما هو حادثة منعزلة جاءت بعد تهدئة الأوضاع في الجزائر، لذلك يمرون بهذه الثورة مرور الكرام (سعد الله، 1992، صفحة 329)، في حين أن هناك من يعتبرها ثورة الناحية كلها (نايلي، 2007، صفحة 120)، وعلى كل حال شملت هذه المقاومة المنطقة الجنوبية الشرقية وقادها الشيخ بوزيان الذي هزم الفرنسيين في حملتين متتاليتين مما أجبر فرنسا على طلب النجدة والقضاء على المقاومة.
- مقاومة بلاد القبائل (1850/ 1857): والتي شملت منطقة جبال جرجرة وضواحيها وقادها في بادئ الأمر محمد الأمجد المدعو (بوبغلة), وبعد استشهاده خلفته (فاطمة

نسومر) إلى أن وقعت أسيرة ، وعلى العموم كانت مرحلة الخمسينات مرحلة مشعة في تاريخ معظم الطرق الصوفية ولم تنسحب من الميدان أو وقفت على الحياد (سعد الله، 1992، صفحة 389).

- ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864/ 1880): وشملت منطقة الجنوب الغربي (واحة البيض) ووصلت إلى الشمال حيث شملت جنوب وهران والتيطري.
- ثورة المقراني والشيخ الحداد (1871/ 1872) شملت منطقة (برج بوعريريج ومتيجة) قامت هذه الثورة ضد السيا سة الاستعمارية القائمة على مصادر الأراضي وفرض ضرائب باهظة على السكان حيث استغل قادتها فرصة الحرب بين فرنسا وألمانيا وانتقمت فرنسا من الثائرين بمصادرة أراضيهم ونفي الكثير منهم إلى كاليدونيا الجديدة وتهجير العائلات والحكم بالإعدام والسجن المؤبد على أكثر من 6000 مجاهد.

محاضرة رقم: 03

سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر

ادعت فرنسا في احتلالها للجزائر بأنها تريد تأديب الداي الذي تجرا عليها في حادثة المروحة، وكذلك تخليص حوض المتوسط من قرصنة الأسطول الجزائري، وتعهدت بعد تنفيذها للاحتلال باحترام المعتقدات وقيم المجتمع الجزائري والمحافظة على حرياته وحقوقه، ولكن مع مرور الوقت تبدت الطماع والأسباب الحقيقية التي كانت وراء هذا الاحتلال وظهر ذلك جليا عبر سياسات الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (بلاح، 2006، صفحة 139).

1 النظام الإداري:

لم يكن لفرنسا في بادئ الأمر سياسة واضحة في الجزائر، ما أدى إلى الكثير من التجاوزات والجرائم من طرف الجيش الفرنسي وللحد من الفوضى السائدة آنذاك أصدرت فرنسا قرارا سنة 1834 يعتبر الجزائر (ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية) يديرها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب بصلاحيات واسعة يساعده نواب وضباط, وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وكل ولاية إلى دوائر وبلديات لم يتجاوز عددها ثلاث (الجزائر, عنابة, وهران).

وجاء النظام الإداري الذي أخضعت له الجزائر على النحو التالي:

- نظام مداني وطبق في المناطق الساحلية التي يتمركز فيها المستوطنون ويشبه النظام المطبق في فرنسا ويعتمد على مجالس منتخبة من قبل المستوطنين.

- نظام يعتمد على ما يسمى المكاتب العربية، وهو شبه عسكري وطبق في المناطق الداخلية والجنوبية التي يقل فيها المستوطنون، وتعتمد هذه المكاتب على عملاء جزائريين يقودهم ضابط فرنسي, وتتمثل مهامه في جمع الضرائب من السكان والتجسس على القبائل والزوايا وتتمتع بإيقاع العقوبات الجماعية بلا محاكمة.

2 النظام القضائي:

لاشك أن القضاء الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية الذي كان مطبقا في الجزائر أحد أهم عوامل التماسك الاجتماعي والاعتزاز بالانتماء الإسلامي لذلك عملت فرنسا على إضعافه وإزالته خلافا لما وعدت به، ولأجل ذلك أخضعت القضاء الإسلامي للمكاتب العربية والمحاكم الفرنسية، وتطبيق القانون المدني الفرنسي بإصدار جملة من المراسيم والتي تقضي بإمكان استئناف أحكام القضاء المسلمين أمام المحاكم الفرنسية وفرض ضرورة تصديق النيابة العامة على أحكام قضاة المحاكم الشرعية وإسناد تعيين قضاتها إلى ملك فرنسا، كما حرمت هذه المراسيم المحاكم الشرعية من النظر إلى القضايا الجنائية بالإضافة إلى مراسيم تعيد تنظيم العدالة الإسلامية بهدف إضعافها وإفراغها من محتواها ما أدى إلى تهميش أحكام الشرعية الإسلامية وإبطال مفعولها لصالح القضاء الفرنسي (بلاح، 2006، صفحة 152).

3- السياسة الثقافية:

من ناحية التعليم كان الجزائريون يقرؤون ويكتبون رغم تخلفهم الحضاري وكان تعليمهم عربيا إسلاميا ويقوم على التعليم الابتدائي يقتصر على القراءة والكتابة وحفظ القرآن وفي مرحلة التعليم العالي يتم تدريس الفقه, التفسير والحديث إضافة إلى النحو والبلاغة والفلسفة والحساب, الفلك والتاريخ وكان على مستوى الزوايا والمساجد في مختلف أنحاء الوطن.

أما بعد الاحتلال فقد سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، فعملت على إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها (مخلوفي، 2019، صفحة 35) ويقضي على روح المقاومة ويهدف إلى خلق جيل خانع خاضع للاحتلال عبر القضاء على مقومات المجتمع الجزائري (الإسلام والعروبة) وتجهيل السكان وإفساد أخلاقهم ونشر المسيحية والثقافة الفرنسية ولتحقيق ذلك هدفت هذه السياسة إلى محاربة التعليم العربي الإسلامي (الفرنسة، التنصير، الإدماج).

- بالنسبة لتعليم الفرنسية فكانت عبر محاربة اللغة العربية وفرض اللغة الفرنسية ومنع التعليم والتدريس والتعليم إلا بها وكتابة أسماء الشوارع والأحياء والقرى بأسماء وشخصيات فرنسية وتدريس تاريخ وجغرافية فرنسا لقطع جذور المجتمع الجزائري ومحو شخصيته.
- أما التنصير فقد كان بمحاربة الدين الإسلامي ونشر المسيحية وتحويل المساجد والزوايا إلى كنائس وثكنات وهدم وغلق البعض الآخر ونفي وإبعاد الأئمة.
- وفيما يخص الإدماج فكان من خلال الربط السياسي والإداري والثقافي واللغوي بين الجزائر وفرنسا مثل اعتبار الجزائر قطعة من فرنسا ومنح الجنسية الفرنسية لليهود والأوربيين المقيمين في الجزائر والاستيلاء على الأراضي.

4- السياسة الاجتماعية:

تمكنت سياسة فرنسا الاجتماعية في الجزائر على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وتوزيع الأراضي عليهم وتقديم قروض ميسرة، وعملت على بناء مرافق ضرورية للاستيطان

كالمساكن والمستوطنات (35 مركزا استيطانيا و 68 حركة استيطانية بين 1851 و 1857) بالإضافة إلى مد الطرق وسكك الحديد, إقامة السدود، وكان معظم المستوطنين من (الأسبان، المالطيين، الإيطاليين، الألمان والسويسريين بالإضافة طبعا إلى الفرنسيين) كما عملت فرنسا على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجير والتجهيل ومحاولة التفريق بين أبناء الوطن الواحد بربر (سكان أصليين) وعرب (غزاة) مع منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط كالخدمة في الجيش الفرنسي والمجالس المنتخبة، القراءة والكتابة بالفرنسية، حيازة بعض الممتلكات والتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

5- السياسة الاقتصادية:

تمثلت هذه السياسة في مصادرة الأراضي ونزع ملكيتها من الجزائريين عبر إتلاف ما أمكن من وثائق ملكية وتأميمها بواسطة جملة من الإجراءات منها قرار يقضي بحجز أملاك العثمانيين (البايلك)، قرار ينص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية إلى قطاع أملاك الدولة, وقرار يقضي بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر، قرار مصادرة كل من لا يملك وثائق ملكية وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية, وتحول الكثير من الجزائريين من ملاك إلى خماسين في أراضيهم (بلاح، 2006، صفحة 162).

ومن الإجراءات الأخرى التي استهدفت الاقتصاد ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا بإلغاء العملة العثمانية وإنشاء بنك الجزائر الفرنسي وسك عملة استعمارية وفتح أسواق الجزائر أمام المنتجات الفرنسية, كما تم التكثيف من زراعة العنب لإنتاج الخمور وكذلك الحوامض وإنشاء شبكة سكك حديد بين المناجم والموانئ لتسهيل نقل مواد الخام إلى فرنسا.

انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائر:

* توسع الاستيطان الأوروبي وسيطرته على كل القطاعات في الجزائر.

* تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

* إفقار الجزائريين.

* ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 65 بالمائة.

* ارتفاع نسبة الأمية وانتشار الجهل وتدهور مستوى التعليم والأخلاق.

* تناقص في عدد السكان.

* ظهور الهجرة الجزائرية.

* تواصل المقاومة الشعبية الباسلة للاستعمار.

محاضرة رقم: 04

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918؛ سياسيا؛ اقتصاديا؛ اجتماعيا

عمدت فرنسا بمجرد اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) إلى إصدار قوانين جديدة كقانون حالة الحصار والرقابة, وتجديد قانون الأهالي, وقرار 29 أكتوبر 1915 الذي منح الإداريين في البلديات المختلطة سلطة استبدادية إضافية, ومن جهة أخرى حاولت استمالة الرأي العام الجزائري وإقناعه بالمشاركة في الحرب بالدعاية الكاذبة والمغريات المالية والضغوط المختلفة, مستعينة في ذلك بأذنابها الجزائريين مثل القياد، شيوخ الطرق الصوفية, والمنتخبين في المجالس المحلية (بلاح، 2006، صفحة 353).

ورغم كل ذلك لم تنجح فرنسا في استمالة الجزائريين إلا المتخاذلين والمنتفعين من القياد ورؤساء الطرق الصوفية والمنتخبين، وهكذا فقد كان اغلب الجزائريين معادين لفرنسا رافضين المشاركة معها في الحرب ويظهر ذلك في المواقف التالية:

- ظهور أدب شعبي متمثل في أغاني وأشعار وأمثال تندد بفرنسا.
- امتناع أعداد معتبرة من الشباب من التجنيد واعتصامهم بالجبال.
- قيام الفارين من التجنيد ببعض العمليات العسكرية ضد المستعمر في بلاد القبائل, عنابة، سوق اهراس، وهران.
- اندلاع ثورتين: ثورة في الهقار، وأخرى في عين التوتة بالأوراس.

- تشكيل لجان مع الأشقاء التونسيين والمغاربة تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا.

إقحام الجزائريين في الحرب:

لأن الجزائر كانت تحت قبضة فرنسا, فقد كانت مشاركتها في الحرب قسرية وأخذت الأشكال التالية:

- جندت فرنسا آلاف الجزائريين وزجت بهم مختلف المعارك وقد بلغ مجموع المجندين حسب الإحصائيات الفرنسية 177800 فردا.
- سخرت فرنسا 758000 عاملا جزائريا لخدمة الجيش الفرنسي في المصانع والمناجم والموانئ.
- استولت فرنسا على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية الجزائرية بالإضافة إلى المواد الأولية.
- تحصلت على أموال طائلة من الضرائب, تعويضات عن الخدمة العسكرية وتعويضات حرب من المناطق المنتفضة.

نتائج الحرب على الجزائر:

*سياسيا:

– تعزز يقظة الحس الوطني بفضل تجدد المقاومة المسلحة مؤقتا.

– حيازة الجزائريين مزيدا من الوعي السياسي والاجتماعي بفعل الدعاية الألمانية والتركية المعادية لفرنسا، ومشاركتهم في المعارك واحتكاكهم بالمجندين من شعوب أخرى, وتطورات

الشرق الأدنى ومبادئ ولسون الأربعة عشر، فأسهمو ا بعد عودتهم إلى الجزائر في تكوين تنظيمات الحركة الوطنية.

– انطلاق النشاط السياسي للحركة الوطنية بتقديم الأمير خالد لائحة مطالب لمؤتمر الصلح 1919 موجهة إلى الرئيس ولسون تضمنت حق تقرير مصير الجزائريين.

– إصدار فرنسا (كمكافأة للجزائريين) إصلاحات 1919 ولكن كانت شكلية تتعلق بزيادة الكتلة الانتخابية الجزائرية وفتح باب التجنس ولكن بشروط تعجيزية. أن يكون المترشح الجزائري مثلا حاصلا على شهادة من فرنسا وحاصلا على وسام فرنسي (تابتي، 2006، صفحة 109).

*اقتصاديا:

– السطو على أقوات المواطنين.

– الإمعان في تحصيل الضرائب والتعويضات الجائرة.

– تناقص الإنتاج بفعل التجنيد.

– غلاء الأسعار حتى بلغت زياداتها أحيانا 300%، وانخفاض الدخل ما أدى إلى انتشار الفقر.

– نهب المواد الأولية وتسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية.

*اجتماعيا:

– مقتل نحو 56000 جزائري وجرح 82000، أما الجيش الفرنسي فلم يعترف سوى ب: 25711 قتيلا و72035 جريحا.

– عشرات الآلاف من الأيتام، وآلاف الأرامل.

– تدهور الأحوال المعيشية في المدن، وانتشار المجاعة في الأرياف على الرغم من أن الحرب العالمية الأولى ألحقت خسائر بشرية ومادية كبيرة إلا أنها بينت للمستعمر الفرنسي رفض الجزائريين له, وكانت فرصة لهم للتزود بأفكار وتجارب جديدة أدت إلى بروز زعماء جدد وأحزاب وجمعيات ببرامج متقدمة وطموحة.

في عام 1914 كان إخلاص الأهالي مفاجأة سارة للمسئولين في الجزائر، فقد جندت فرنسا لمحاربة ألمانيا ما يزيد عن الأربعمائة ألف رجل، مات منهم في ميدان الحرب ما يزيد عن 80 ألف، وزيادة على ذلك العدد، فقد جهزت فرنسا 80 ألف من الجزائريون للعمل في المصانع الحربية الفرنسية، وفي المعامل المدنية، فمنذ اندلاع الحرب عملت فرنسا على استغلال الطاقات البشرية من أجل تسخيرها في حربها مع ألمانيا ويقول مصالي الحاج انه قد تم تجنيد 16604 مجند متعاقد في الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 1914 و 12052 سنة 1915 و12608 سنة 1916 و 6261 سنة 1917 و13159 سنة 1918، أي مجموع 60684 متعاقد تطوعي، فقد كانت حصيلة تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية من قبل فرنسا كما يلي (راوية، 2020، صفحة 26):

- الجند: 177000
- العمال: 75000
- القتلى: 56000
- الجرحى: 82000

وكان الاختلاف واضحا بين الكتاب حول عدد الجزائريين المشاركين في الحرب، فيذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الحركة الوطنية أن سينيوري، وهو كاتب فرنسي قال بأن مجموع

عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب قد بلغ 250.000 شخص، في حين قدر عبد القادر بلجة حصيلة مشاركة الجزائريين خلال الحرب 1914- 1918 ضمن صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الأشكال حوالي 187045 مجند، منهم 87545 مستدعي و 90000 متطوع و3500 جندي احتياطي و6500 من الصبايحية منذ بداية الحرب في 4914.

فقد شارك بعض الجزائريين في الحرب ولعبوا فيها دورا هاما كجنود شجعان وعمال صبورين، كان في فرنسا في بداية الحرب 13300عاملا جزائريا، إلا أن إنشاء مصانع السلاح ونقص اليد العاملة والحاجة إلى العمال لحفر الخنادق، كل هذا يسمح باستعمال اليد العاملة من المستعمرات وبدأت اليد العاملة تأتي إلى فرنسا عن طريق التوظيف من طرف الإدارة ومن طرف الخواص، فبلغ عددهم في مدة الحرب 109000 وواجه توظيف العمال تحفظات في العديد من المناطق وهكذا فقد استطاعت السلطات الاستعمارية استقدام ما يقرب من 300000 جزائري، منذ جوان 1915 تم تشغيل 1037 عاملا فلاحيا جزائريا أرسلوا إلى مقاطعة Beauce بفرنسا للمشاركة في موسم الحصاد ثم في 25 نوفمبر 1915 طلب وزير الذخيرة والعتاد من الجزائر تزويده بما يصل إلى 25000 أو 30000 عامل الأمر الذي أدهش الحاكم العام.

وفي 14 سبتمبر 1916 صدر قانون جديد يفرض التجنيد على العمال، حيث تم استدعاء 17500 عاملا كما تم إنشاء بموجب هذا المرسوم مصلحة عمال المستعمرات والتي تحسنت الظروف بتنظيم الهجرة حيث كانت تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا، وكان رد فعل المجلس العام بمدينة قسنطينة أنه احتج على المرسوم وخصوصا ضد نظام

الاستدعاء وأقسم أنه لن يلجا إلى هذا النظام إلا في الحالات القصوى (راوية، 2020، صفحة 27).

وأصبحت فرنسا خلال الحرب تفرض الهجرة على العمال وتقوم بالبحث عنهم في الأماكن النائية بالجزائر، وذلك وفق مرسوم 15 جويلية 1914 الذي ألغى مرسوم 16 ماي 1974 المقيد للهجرة، مما شجع الهجرة نحو فرنسا وهذا من أجل أن يتسنى لها الحصول على أكبر عدد من العمال الذين استغلتهم خاصة في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات فنية.

محاضرة رقم: 05

حركة الأمير خالد

عرفت الجزائر تحولا جذريا في مقاومتها ضد الاحتلال الفرنسي مع مطلع القرن العشرين، وانتهجت فعل المقاومة السلمية ب دلا من حركة المقاومة الشعبية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لاختلال توازن القوى بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي. وتعد المرحلة ظاهرة صحية في بداية اليقظة الجزائرية، إذا ارتسمت في الأفق تيارات سياسية إصلاحية تدعو إلى المساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين، ولو أنها لم تكن مهيكلة أو منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية أو المنظمات القانونية، إلا أنها تعد إرهاصات أوجدت الأرضية الخصبة لميلاد الحياة السياسية والأحزاب الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عند رجوع الشباب الجزائري الذي جند في الحرب، و الذي سوف يحمل عبء أول حركة سياسية منظمة، ويعتبر الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر من رواد هذا العمل السياسي، والذي يعد بحق حلقة هامة في بداية تاريخ الجزائر السياسي المعاصر.

المولد والنشأة

الأمير خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر ولد بمدينة دمشق بسوريا يوم 20 فيفري 1875 مستقر إقامة أسرته بعد مغادرتها الجزائر سنة 1848، واستقرارها بدمشق سنة 1854. ونشأ خالد في دمشق قلعة العروبة والإسلام، و بها تلقى معلوماته الأولية وتربى تربية

صحيحة وسط كنف العائلة. وقد رباه والده تربية دينية قوية بعد أن حفظ القرآن و تعلم العلوم العربية والدينية وبرع فيها (موسوعة عريق، 2022، صفحة 02).

انتقل الأمير خالد رفقة والده إلى الجزائر، وبها تابع دراسته الإعدادية، ومنها التحق بباريس لمزاولة دروسه بثانوية لويس الكبير LOUIS LE GRAND سنة 1885، وكان الأمير الهاشمي يأمل أن يدخل أبنه إلى الكلية العسكرية سان سير Saint Cyr بباريس بعد نجاح ابنه في الحصول على شهادة البكالوريا فرع علوم.

أوضاع الجزائر و العالم عشية نشاط الأمير خالد

لقد عرفت الجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى نشاط حركة النخبة الجزائرية التي بدأت سعيها في إطار الأبوة الفرنسية، برغم جدية أمالها بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فبراير 1912 والذي أصبح حديث الساعة بين كافة الجزائريين مع اختلاف مشاربها الثقافية والسياسية بما فيهم الطبقة الشعبية البسيطة.

ومن تم وجد أعضاء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين التي تأسست في العاصمة سنة 1908 نفسها و كأنها موكلة للدفاع عن الجزائريين أمام عنصرية قانون التجنيد، و تعسف بنوده الخاصة بالجزائريين مقارنة بما يطبق على الفرنسيين (موسوعة عريق، 2022، صفحة 03).

النشاط السياسي:

يعتبر الأمير خالد مؤسس للحركة الإصلاحية حسب الدكتور سعد الله، فقد استغل الرصيد النضالي لجده الأمير عبد القادر ومعرفته للحضارة العربية الإسلامية للوقوف في وجه السياسة الاستعمارية. بدأ نشاطه السياسي بعد تقاعده من الجيش الفرنسي على جبهتين الأولى:

التصدّي لدعاة الإدماج والداعين إلى التجنّس بالجنسية الفرنسية، والثانية ضد غلاة المعمرين والنوّاب الفرنسيين. وقد بعث الأمير خالد بعريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسن يطرح فيها مطالب الجزائريين.

أسس الأمير خالد جريدة الإقدام سنة 1920 للتعبير عن أفكاره والدفاع عن فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية. ونشط الأمير في كل الاتجاهات فبعد عريضته إلى الرئيس الأمريكي ولسن ترشح للانتخابات البلدية وصار عضوا بالمجلس البلدي للجزائر العاصمة، وأنشأه جمعية الأخوة الجزائرية ، وعند زيارة الرئيس الفرنسي ميليران Millerand Alexandre إلى الجزائر في مارس 1923 خطب الأمير خالد أمامه مجددا مطالب الجزائريين (موسوعة عريق، 2022، صفحة 05).

هذا النشاط المكثف والمطالب المحرجة بالنسب للسلطات الفرنسية جعلت الحكومة الفرنسية تصدر أمرها بنفي الأمير خالد إلى خارج الجزائر في شهر جويلية 1923، حيث حلّ بمصر واستقبل بحفاوة.

لكن نفي الأمير إلى خارج الجزائر لم ينه نشاطه السياسي فقد شارك في مؤتمر باريس للدفاع عن حقوق الإنسان وبذلك نقل المعركة إلى فرنسا نفسها.

ومن منفاه وصلت رسالة الأمير خالد إلى هيريو رئيس الوزراء الفرنسي سنة 1924 أكدّ فيها من جديد على المطالب الأساسية للجزائريين.كما كان له نشاط متميز مع الوطنيين السوريين بعد عودته إليها سنة 1926. ومع العالم الإسلامي بدعوته إلى عقد مؤتمر إسلامي بأفغانستان الدولة الوحيدة المستقلة آنذاك. و رغم محاولاته المتكررة العودة إلى الجزائر إلاّ أن السلطات الفرنسية وقفت له بالمرصاد إلى غاية وفاته بدمشق بتاريخ 09 جانفي 1936.

نشاط الأمير خالد في الجزائر

يبدو أن الإدارة الفرنسية كانت تراهن دوماً على توظيف أبناء العائلات الأهلية التي رسمت لنفسها مرجعية في التاريخ، و من تلك العائلات عائلة الأمير عبد القادر، ولذلك فلا غرابة أن نجد نشاطات الأمير خالد في مرحلتها الأولى تنصب في هذه الرؤية في بعض الأحيان، إذا أدى واجباته العسكرية في المغرب الأقصى سنة 1907، وارتقى إلى رتبة قبطان سنة 1908، بعدها اتضح للسلطات الفرنسية أنه من أنصار السلطان مولاي عبد العزيز ضد مولاي حفيظ المطالب بالعرش.

ومع أن خدمات الأمير كانت لصالح الإدارة الفرنسية، إلا أن هذه الأخيرة لم تضع كل ثقلها في الرجل، و كانت حذرة من نشاطاته، و لعل ذلك ما كشف عنه المارشال ليوتي سنة 1912 أنه توجد في شخص الأمير ملامح الشغب والاضطراب (موسوعة عريق، 2022، صفحة 07).

ويذكر ابو القاسم سعد الله أن من بين أهم أسباب انتعاش المقاومة السياسية والحركة الوطنية الفكرية إصلاحات 1919 وحركة الأمير خالد (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930–1945 (الجزء الثالث)، 1986، صفحة 59)، ففي مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر نهضة فكرية دينية، كانت تعبيرا عن رفض الجزائريين للاستعمار, ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتكسب الجزائريين وعيا وخبرة هيأت الظروف لبروز قيادات جديدة أدى إلى ظهور الحركة الوطنية الجزائرية.

*عوامل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية (السياسة):

– العوامل السياسية: الاحتلال العسكري الفرنسي وما ترتب عنه من فقدان السيادة الوطنية وضياع كافة الحقوق، فرض القوانين الاستثنائية والتجنيد الإجباري، تأثر المهاجرين الجزائريين بحركات الوعي الديني والقومي في الشرق الأدنى وفرنسا، خبرة الجزائريين المكتسبة في مشاركتهم في الحرب، انتصار القوميات في أوروبا ومبادئ ولسون الأربعة عشر التي تتضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

– العوامل الثقافية والاجتماعية: محاولات القضاء على مقومات الهوية الجزائرية المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية، تأثر الجزائريين بحركة الإصلاح الدين في الشرق الإسلامي بزعامة جمال الدين الأفغاني، تدهور الوضع الاقتصادي بانخفاض الدخل وبالتالي المستوى المعيشي.

*الاتجاهات المختلفة للحركة الوطنية:

أ/ حركة الأمير خالد (دعاة المساواة):

التف دعاة المساواة حول الأمير خالد بين سنتي 1919 و 1925 ورفعوا عريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسون سنة 1919 طالبو فيها بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم, ولما فشلوا في هذا المسعى أسسوا هيئة عرفت باسم (اتحاد النواب المسلمين) لإسماع صوت الشعب وبالموازاة مع ذلك أصدر الأمير خالد جريدة (الإقدام) لنقد سياسة الاستعمار، ما أدى بهذا الأخير إلى نفي الأمير خالد من الجزائر في أوت 1923 فنقل ميدان المعركة إلى فرنسا بتنشيط مؤتمرات والاتصال بالمهاجرين الجزائريين مما دفع بالسلطة الفرنسية إلى محاكمته في أوت 1925 بتهمة التزوير ومحاولة الهرب من المنفى وحكم عليه بالسجن ستة أشهر ومنع

بعد ذلك من العودة إلى الجزائر وأمضى بقية حياته بمنفاه في سوريا التي توفي بها في 09 جانفي 1936.

– تجلت أهم مطالب الأمير خالد في إلغاء القوانين الاستثنائية (غيليسي، 1966، صفحة 35), المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين، إعلان عفو سياسي عام, بالإضافة إلى حرية التعليم، الصحافة وفصل الدين الإسلامي عن الدولة.

– تظهر هذه المطالب أقل طموحا من ما طالبت به الحركة الوطنية في مصر، سوريا، تونس والمغرب لأن الجزائر آنذاك لم تكن محمية كتونس أو المغرب أو مستعمرة كفيتنام, بل كانت مقاطعة تابعة لفرنسا وكان الشعب الجزائري في أقصى درجات العزلة والتفكك بالإضافة إلى وجود جيش من المستوطنين فاق عددهم سبع مائة ألف مستوطن لذلك فقد كانت مطالب الأمير خالد أقصى ما يمكن التطلع إليه (بلاح، 2006، صفحة 365).

محاضرة رقم: 06

نجم شمال إفريقيا

نجم شمال إفريقيا:

تأسست هذه الجمعية في 20 مارس 1962 من طرف عدد من عمال وجنود سابقين من دول المغرب العربي وتولى رئاستها في البداية حاج علي عبد القادر قبل أن يتخلى عنها لصالح مصالي الحاج وكان لنجم شمال إفريقيا في البداية هدفان:

*هدف بعيد يتمثل في تحقيق استقلال ووحدة دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب).

*هدف قريب وهو الدفاع عن مصالح العمال المغاربة بفرنسا.

لكن بمرور الوقت فقدت أعضاءها التونسيين والمغاربة لتصبح هيئة جزائرية خالصة تمثلت مطالبها في إلغاء فوري للقوانين الاستثنائية، العفو العام عن كافة المعارضين والمعتقلين السياسيين، حرية الصحافة الحق في التعليم ، إنشاء مجلس وطني ومجالس بلدية منتخبة والاستقلال الكامل للجزائر ؛ مع جلاء القوات الفرنسية واعتمد النجم في نضاله على توزيع المناشير الكتيبات التظاهر والتجمعات والصحف (الإقدام الباريسي ، الإقدام الشمال إفريقي، الأمة والشعب والبرلمان الجزائري) ونظرا لأن هذه الجمعية *النجم* خلقت للسلطات الاستعمارية صداعا عمدت هذه الأخيرة إلى حلها في 20 نوفمبر 1929 فبعثها المناضلون تحت اسم (نجم شمال إفريقيا المجيد) سنة 1933 فحل أيضا في 27 جانفي 1937.

إن الأوضاع المتردية للجزائريين إبان الاحتلال، دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة لفرنسا بحثًا عن العمل وإعالة أسرهم في الجزائر، لكنهم إضافة إلى عملهم بالمصانع تعلّموا وأيقنوا حقيقة الأوضاع في الجزائر، وضرورة خروج المحتل فقد جعل العمال المهاجرون بعددهم ورباطة جأشهم و تضامنهم، قادة الشغيلة الفرنسية يدركون حقيقة القضية الجزائرية الوطنية، فنجحوا في إيجاد نوع من التفهم الحقيقي والدعم الفعال عند بعض الفرنسيين اليساريين، وفي مدرستهم تعلم العمال المهاجرون مبادئ ومناهج التنظيم، وقد تولد عن هذا الاتصال أول حزب سياسي وطني جزائري نجم شمال إفريقيا.

إن توحد العمال المغاربة في هيئة إغاثة المغاربة والتي اتسمت بسمة دينية دور في نشر عواطف التعاون بين أعضائها ،و كانت بداية انتظام التوجه الانفصالي ويعتبر مؤتمر بروكسل تاريخا رسميا لبداية نشاط النجم، وذلك اثر تصريحه بإيديولوجيته في مؤتمر بروكسل المنعقد مابين 10 و14 فيفري 1927 على لسان سكرتيره العام فإلى جانب مطلب الاستقلال وتأسيس جيش وطني ارتكزت المطالب الثقافية على:

- حرية الصحافة والجمعيات والاجتماع.
- أحقية التعليم في جميع المستويات.
- تأسيس المدارس باللغة العربية وتطبيق القوانين الاجتماعية.

إن هذه المطالب لهي صورة ناقدة ورافضة للأوضاع في الجزائر، فبالرغم من كونها مرحلة انتقالية في انتظار الوصول إلى الاستقلال، إلا أن النجم لم يغفل عنها كمطالب عاجلة خاصة مع حرمان الأهالي من التعليم عموما ولغتهم الأم، فقد أدرك جيدا أن وجود الأخير (الاحتلال) هو سبب إلغاء الأنا عن طريق هويته، لكن يشير عبد السلام فيلالي إلى أن إسلام

النجم يختلف عن إسلام الجمعية، بمعنى آخر إسلام الطبقات الشعبية عن إسلام الوجهاء، فإسلام الطبقات الشعبية عامل قوة وأمل و مقاومة للعيش يعبر عن طموحات الكادحين الذين حكم عليهم الاستعمار بالعيش على هامش المجتمع (فيلالي، 2013، الصفحات 155-154).

فكيف تأسس هذا الحزب؟ و ما هي مبادئه، و كيف مارس عمله الداعي للاستقلال؟ إن تأسيس نجم شمال إفريقيا كان بفرنسا، كنوع من التضامن بين العمال المهاجرين، ما يثبت أنهم مهتمين بالقضية الوطنية، وأنهم واعين تمامًا بحقيقة التواجد الفرنسي على أرضهم، تأسيس النجم من طرف جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية المقيمين بفرنسا، وكان أكثرهم جزائريين، أما أعضاؤه في الإدارة فهم حاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، أحمد بغلول، بن لكحل، عماش عمار، ومحمد جغال.

إن تأسيس النجم كجمعية في بداية الأمر، ولم تكن معلنة للسلطات الفرنسية، إضافة إلى كون أغلبها عمال وذوي مستويات دراسية متوسطة، لكنهم تعلموا معنى النضال والعمل السياسي نتيجة احتكاكهم بالمناضلين اليساريين الفرنسيين، فكما يقول عنهم محفوظ قداش؛ هم مناضلون جزائريون، وعمال مغاربة من الدول الثلاث، وقادتها من أصل عمال ذوي مستوى تعليمي ابتدائي، وكان هدف جمعيتهم شمال إفريقيا الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، و كانت على علاقة بالاتحادية ضد القمع الاستعماري والامبريالي، التجمع المناهض للاستعمار والنجدة الحمراء الدولية والحزب الشيوعي الذي ساعد على تطور النجم بوضعه تحت تصرفه وسائل مادية كالمقرات وطباعة المنشورات.

لقد مارس نجم شمال إفريقيا عملاً سياسيًا كثيفًا اتجاه الجزائريين المهاجرين بفرنسا، بتجنيدهم معنويًا لفهم القضية الوطنية، ولتعبئتهم ضد الاستعمار الفرنسي ، بداياته كانت سلمية

عبارة عن تجّمعات للعمال، ونشر مطبوعات تتضمن حقوق الجزائريين، ما أدى فيما بعد إثارة السلطات الفرنسية لنشاطه، ففي كل فرصة يقوم النجم بتوعية الجزائريين بحقيقة ما يجري في الجزائر وحقيقة وضعيتهم، والتأكيد على فكرة الاستقلال، فكان بذلك يشكل خطرا على السياسة الاستعمارية لذا تّم حلّه سنة 1929 بحّجة المساس لفرنسية بالسيادة.

لقد ارتبط إذن ظهور نجم شمال إفريقيا بحركة الهجرة التي قام بها العمال الجزائريون نحو فرنسا، الذين وجدوا مناًخا ديمقراطيا مّكنهم من التعبير عن اهتماماتهم وآرائهم السياسية خاصة فيما يتعلّق بشؤون المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب، تونس التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية ، وقد نشاط النجم كان قوًيا ليس فقط في تجنيد الج زائريين، بل بتعريف القضية الوطنية للعالم بأسره، فقد عمل على التعريف بالقضية الج زائرية على مستوى المنظمات الدولية، فقد وجه خطاًبا في 02 جانفي 1930 إلى عصبة الأمم، و فيه عرض للأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي.

وُيلّخص الدكتور بوعلام بن حمودة نشاطات الحزب في (موسلي، 2018، صفحة 47):

- ✓ وّجه رسالة إلى الأمين العام لعصبة الأمم واصفًا فيها حالة الجزائر تحت سيطرة الاستعمار، وقد تّم توجيه هذه الرسالة سنة 1930.
- ✓ أصدر جريدة الأمة في أكتوبر ،1930 والتيُ منعت من الدخول إلى الجزائر، وتّمتها وتوجيها توزيعها بسرية مبلغة مواقف الحركة الوطنية.
- ✓ وّضح النجم في ماي 1933 بباريس أهدافه، لاسيما هدف الاستقلال الوطني .
- ✓ إدانة القمع الأعمى في قسنطينة إبان الأحداث بين المسلمين واليهود سنة 1934.

✓ مشاركة النجم في المؤتمر الإسلامي المنعقد في سبتمبر 1935 بجنيف تحت رئاسة الأمير شكيب أرسلان منشط الحركة العربية الإسلامية ضد الاستعمار 1869؛1946 .

✓ تقديم مجموعة من المطالب المستعجلة إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس ، منها إنهاء مجلسُ منتخب في كل بلد من بلدان المغرب وذلك في فيفري 1936.

✓ تنظيم استعراض شعبي بالجزائر يوم أول ماي 1936 حيث سار 200.000 جزائري من ساحة أول ماي إلى ساحة الشهداء حالًيا وهم هاتفون تحيا استقلال الجزائر ورافعون العلم الجزائري.

✓ إرسال وفد إلى وزراة الداخلية للمطالبة بتأسيس برلمان ج زائريُ منتخب في إطار اقتراع عام بدون تمييزِ عرقي أو ديني، وتّم إرسال هذا الوفد في 20 جوان 1936.

✓ لقاء مصالي الحاج والوفد المرسل من طرف المؤتمر الإسلامي يوم 22 جوان 1936، وقد أُرسل هذا الوفد للحوار مع الحكومة الفرنسية.

✓ مشاركة مصالي الحاج في المهرجان الذي نظّمه وفد المؤتمر الإسلامي في الملعب البلدي بالعاصمة بعد رجوعه من لقائه مع الحكومة الفرنسية، وكان لقائهما مصالي والوفد يوم 02 أوت 1936.

✓ أصدر نداء في أفريل 1937 لاحترام مبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، ومبدأ تقرير المصير.

✓ أصدر سنة 1938 بيانًا لاستقلال شمال إفريقيا.

أمام هذا النشاط السياسي المكثف، اضطرت سلطات الاحتلال التضييق على النجم الإفريقي، فقامت باعتقال مناضليه وعلى أرسهم مصالي الحاج زعيم الحزب في 27 أوت 1937

(بوهند، 2013، صفحة 131)، مما أدى إلى مصادمات عنيفة جرت بين الشرطة الفرنسية وأعضاء الحزب ووصلت إلى حد المطاردات في الشوارع و سقوط الكثير من الجرحى، ونفس الشيء وقع سنة 1939عندما نُظمت مسيرات تدعو إلى حرية الجزائر واستقلالها.

لم يختف النجم الإفريقي باعتقال زعيمه، وقوةً وإيمانا بقضيتهم، وُولد حزب جديد لا يختلف عن نجم شمال إفريقيا في مبادئه، وهو حزب الشعب الجزائري.

محاضرة رقم: 07

حزب الشعب

كان رد فعل الاستقلاليين فوريا ، إذ أسسوا في 11 مارس 1937 (حزب الشعب الجزائري) بزعامة مصالي الحاج ونظرا المطالب الحزب الاستقلالية تعرض زعمائه للاعتقال في أوت 1937 وحكموا بالسجن سنتين كما تم حضر جريدتي الأمة والبرلمان الجزائري، وحل حزب الشعب في 29 سبتمبر 1939، وقد كان برنامجه امتدادا لبرنامج نجم إفريقيا وأنصاره هم الذين سيفجرون الثورة سنة 1954 ويعتبر تأسيس نجم شمال إفريقيا حدثا فاصلا في تاريخ الحركة الوطنية إذ مثل القلب النابض للحركة الوطنية ونواتها الصلبة ، وكل مناضلي حزب الشعب الجزائري كانوا يسعون لتكريس جهودهم الوطنية في ظل جزائر موحدة غير قابلة للتقسيم (بن جيلالي، 2002، صفحة 42).

نشأ حزب الشعب الجزائري في خضم أحداث عالمية أهمها الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته على الوضعية السياسية بفرنسا، واستطاع هذا الحزب الذي كان يعمل في السر من زيادة عدد المناضلين في صفوف الحركة الوطنية، واستغل أحداث الحرب العالمية الثانية لتوصيل أفكاره أمام الحلفاء، فقد كان الجزائريون متأثرين بضعف فرنسا في 1940، وشهدوا في 1942 استبدال النظام السياسي بنظام فيشي تحت رقابة ألمانية، وقد دفعتهم النزاعات بين الفرنسيين والكفاح من أجل السلطة مع المتآمرين إلى استغلال الفرصة لطرح المشكل الجزائري، ليس أمام الفرنسيين فحسب، بل أمام الحلفاء والأمريكيين خاصة، كما أن حزب الشعب

الجزائري السري، استمال للقضية الوطنية الجماهيرية الشعبية والشبيبة الجزائرية، وجزًءا كبيرا من الأعيان والُمنتخبين.

وأعطت تصريحات بعض الشخصيات الأمريكية، أملاً للجزائريين خاصة فيما يخص الأفكار المناهضة للاستعمار فخلال لقاء روزفلت تشرشل في أوت 1941، أكد الرئيس الأمريكي أنه لا نستطيع أن نكافح ضد العبودية الفاشية وفي الوقت نفسه لا نستطيع ألا نحرر فوق سطح المعمورة الشعوب الخاضعة لسياسة استعمارية متردية.

وحاول مناضلي حزب الشعب الجزائري استغلال أفكار مناهضة للاستعمار لتحقيق مطلبهم الاستقلالي، ومن جهة أخرى ضعف فرنسا وتفّوق الألمان أعطاهم أملاً بالانتصار القريب، و زاد من رغبتهم في مباشرة العمل الثوري المسلح، فقد حمل أنصار هذه الحركة الذين أُلصقت بالبعض منهم صفة المناصرين للألمان بحكم تقّربهم منهم خلال الحرب العالمية الثانية، راية لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا، وبهذا وجدوا أنفسهم موحدين داخل تجمع يبجل العنف ضد المحتل، وهذا قبل نزول الحلفاء بإفريقيا الشمالية في نوفمبر 1942.

اضطر حزب الشعب الجزائري بسبب اتهامات بعض مناضليه بالعمل مع الألمان، إلى إنقاص نشاطه خاصة في فرنسا، حتى يتفادى التضييق عليه، ففي فرنسا وبسبب تورط بعض الزعماء مع الألمان خفض الشعب الجزائري من نشاطاته، لكن في الجزائ ر عرفت الحركة الوطنية توسًعا جديدا، فقد أنشأ القياديون السابقون للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا تنظيما جديدا، و قد دفعت حركيتهم هذه بحزب الشعب إلى إعادة إدماجهم في الحزب، وتحدثت الإدارة عن حزب شعب جديد، حزب وطني طلائعي وناطق باسم الجماهير الشعبية الجزائرية.

وانطلاقًا من حزب الشعب الجزائري، ستعرف الحركة الوطنية تغييرا راديكاليا فيما يخص مسار العمل السياسي، فعناك بعض مناضله الذين تحّمسوا للعمل الثوري مباشرة، وكان حزب الشعب الجزائري هو قائد ال رأي العام المسلم، فكان على المنتخبين والأعيان، وحتى الزعماء التقليديين المقّربين من الإدارة أخذه بعين الاعتبار، كان الجميع يعتقد أنه يجب استغلال الظروف وعمل شيء ما، فلم يكن وارُدا بل من الإج رام حسب بعضهم أن تُترك الفرصة تمّر دون محاولة كسب مكانة جديدة للجزائر، واعتقد مناضلو الطليعة في حزب الشعب الجزائري بأن فرنسا كانت مرهقة وأنه وجب تنظيم تصعيد مسلح، فيما كانت العناصر السياسية أو الأكثر اعتدالاً تُفضل التدخل لدى الحلفاء والفرنسيين (لونيسي، 1999، صفحة 129).

هنا بدأت بُؤر التوتر تظهر داخل الحزب الواحد، لاسيما مع الفئة الشبانية المنضوية تحت الحزب، والتي امتلكت قناعة لا رجعة فيها وهو العمل المسلح، وبمجرد نهاية الحرب العالمية الثانية بفوز الحلفاء، وانتصار فرنسا على ألمانيا النازية أراد الجزائريون أيضا نصيبهم من هذا الانتصار، لاسيما وأنهم شاركوا بقوة في تحرير فرنسا من سيطرة هتلر، فأرادوا الاحتفال بذلك، مثلما فعل الفرنسيون وسائر الأوروبيين، إلا أنهم قوبلوا برفض فرنسي غاضب وبقوة وحشية ارتكبها جنود المحتل بما يبقى تاريخًيا حدثًا لاُ ينسى وهو مجازر 08 ماي 1945، التي راح ضحيتها عدد لاُ يحصى من الجزائريين، وترجع أسباب أحداث 08 ماي 1945 لعوامل عّدة اجتمعت كلها وتشكلت في غضب شعبي أطّره مناضلون من حزب الشعب دعاة فرنسا التصعيد المسلح ضد فدراسة الأسباب التي كانت وراء أحداث 08 ماي 1945 دفعنا إلى التمييز بين ثلاث مستويات، فقد كانوا قياديو حزب الشعب يريدون إبراز تمثيلية حزبهم كما كانوا يرغبون بمظاهرة سلمية، أما الزعماء والهيئات المحلية فقد كانوا من جانبهم يعدون أنفسهم

لعمل مسلح محتمل، فيما كان عدد منهم يرى بأن ساعة الهجوم قد حانت، أما الجماهير الشعبية والريفية منها التي لم تكن مؤطرة سياسيا كفاية، فقد كانت منذ أمد بعيد مستعدة للجهاد، ومستعدة أيضا للوقوع في فخ أي استفزاز كان.

وبعد أحداث 08 ماي 1945، تم اعتقال مصالي الحاج، لكن حزب الشعب الجزائري لم يعلن انهزامه وبقي ينشط خاصة فئات الشباب من مناضليه، كما أّن أحداث ماي 1945 أعطت دفًعا قوًيا لهم، وعّززت لديهم الشعور بالوطنية، وبرهنت للعالم وجود الجزائر ومدى الثقة التي يضعها الشعب بحزب الشعب الجزائري (موسلي، 2018، صفحة 50).

اعتبرت هذه المرحلة من نشاط الاتجاه الانفصالي مرحلة تطورية للحزب، فإلى جانب الانتقال الجغرافي للنشاط السياسي للحزب قد دخل مرحلة الترسيخ الاجتماعي باعتبار التسمية في حد ذاتها حزب الشعب الجزائري، كما أنه من حيث التركيبة العضوية ستقلل السمة العمالية فهو سيصبح حزب الطبقات المتوسطة الدنيا في التراتبية الاجتماعية، والتي تعكس بصورة حقيقية مطامح الشعب، كما أن الإرادية الوحدوية لهذا الحزب هي التي أدت إلى رسوخه الاجتماعي ويضع في اعتباره تناقضات ثنائية أكثر وضوح، خاصة بين المستعمرين والمستعمرين في مقابل التخلي عن ثنائية التناقض بين المستغلين و المستغلين، أم عن البرنامج الثقافي لهذا الحزب فقد اتخذ بداية شعارا جديدا نشرته جريدة الأمة جاء فيه:

لا اندماج و لا انفصال و لا سيد جديد ... الجزائر قوية بأكثر من ستة ملايين يتكلمون نفس اللغة، لهم نفس الدين، ونفس التاريخ، فالشعب بقي بوفاء مرتبطا لا يمكن إدماجه ... وفي مقال آخر للأمة اعتبر الحزب على لسان خليفة بن عمار في اجتماع للحزب في العاصمة، طالب بفصل الدين عن السلطة، مع إجبارية تعليم اللغة العربية في كل الأطوار مع حماية

الطفولة كما ذكر خطابا مطولا حول التاريخ الإسلامي وضرورة مشروع الوحدة الشبيه بمشروع مصر وسوريا و العراق.

إن هذه المطالب توضح ابتعاد حزب الشعب الجزائري عن إيديولوجية النجم والتي هي إيديولوجية الطبقة العاملة، كما أن مطالبه الثقافية تعكس فعلا الوضعية الكائنة و المراد مستقبلا، فالاهتمام بالأطر الثقافية للمجتمع الجزائري والدفاع عنها ما هي إلا ثورة ثقافية بالنسبة للحزب خاصة وانه انتقد في أحد أعداد الأمة الفئة المثقفة الذين وصف وضعيتهم بعنوان: عقم الرجال وقد حدد فيه فئة الأطباء والمحاميين والأساتذة الذين يقفون على الحياد أمام القضايا المصيرية للشعب الجزائري وكأنهم يرون أنفسهم فوق الواجب، هذه الفئة لا تفعل شيئا رغم أن مستواها الثقافي يسمح لها بتقديم الشيء الكثير للبلاد والعباد (لهلالي، 2017، صفحة 199) .

يقول مصالي: أخبرت عائلتي الصغيرة التي كانت بتلمسان أن تلحق بي في الجزائر العاصمة، حيث سأسافر مباشرة يوم 18 جوان 1937، إن موضوع ذهابي إلى الجزائر كان موضوع نقاش مع قادة حزب الشعب الجزائري، فقد نظرنا في كل الحالات التي يمكن أن نواجهها من وقت لآخر: الاضطهاد، والتوقيفات، أو حل الحزب...كان الوصول يوم 20جوان، وقد كان في انتظاري مناضلون مع عائلتي على الأرصفة، اقتادتنا سيارة إلى فندق بساحة الحكومة، ثم دُعِيت إل أكل عند صديق، جمع بالمناسبة أكبر قادة الحزب، انتهزنا الفرصة للقيام بحصيلة إن قوتنا الأساسية تأتينا من الشرائح الشعبيّة، فالآن كما هو الحال في فرنسا، بدأ التجار الصغار والحِرفِيُّون والطلبة يؤمون اجتماعاتنا هكذا اطمأن السيد الرئيس مصالي إلى الجزائريين وهو يضع حزب الشعب بين أيديهم، ابتداء من شهر جوان 1937، ويباشر نشاطاته

في أوساطهم، بعد أن تأكد من وجود قاعدة شعبية تناصره داخل الوطن. وباسم الحزب الجديد، اشترك أعضاؤه في الانتخابات المحليّة التي جرت بالتزامن مع انتقاله إلى الجزائر، ورغم أنه فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، إلا أنه حقق نجاحا كبيرا في التعريف بنفسه بين الأوساط الشعبية الجزائرية، واستطاع الحزب أن يُنشئ أول جريدة له باللغة العربية بعنوان (الشعب)، وهي نصف شهرية ترأّس تحريرها مفدي زكريا ثم محمد قنانش، وبعد حجز السلطات الفرنسية وإغلاق جريدة الأمة في باريس، أصدر الحزب جريدة البرلمان الجزائري، وتأكيدا لشعبيته في الجزائر، قام الحزب بتنظيم مظاهرة شعبية كبيرة يوم 14جويلية 1937، رفِع فيها العلم الجزائري تمييزا لها عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي جرت في نفس الوقت، لقد تضمنت جريدة الأمة تقارير عدة تناولت فيها الاجتماعات التي عُقِدت على التراب الجزائري، بدءًا بالعاصمة، ثم دلّس، وقسنطينة، وعنابة، وجيجل، ووهران، وتلمسان.. سواء منها ما انعقد في وضح النهار في الأسواق وعلى الهواء الطلق، أو التي أُقيمت في المقاهي وبيوت المواطنين، وقد عزز الحزب مواقعه في المدن والقرى والمداشر والدواوير، ونظرا للنشاط المكثف خلال شهر أو شهرين فقط في الجزائر، عمدت السلطات الفرنسية إلى اعتقال زعماء الحزب في 27 أوت 1937، بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا وإعادة العمل تحت راية حزب منحل، وأثناء استجواب رجال الشرطة لرئيس الحزب في سبتمبر من ذات السنة، أعلن مصالي الحاج عن الفرق بين النجم وحزب الشعب (الغول، 2014، صفحة 135).

فالثاني حسب رأيه يطالب: باحترام ديننا وأرضنا ونسائنا، وتساءل: هل يعد ضد فرنسا من يطالب بنفس الاستقلال للجزائر؟ وأَلَسْنَا هنا في وطننا الجزائر؟ وفي نوفمبر 1937،

دعا الحزب إلى القيام بإضراب سياسي للتنديد بالقمع الوحشي السائد في الجزائر والمغرب، ودُعي التجار إلى غلق محلاتهم من الساعة 11 إلى الساعة 12 زوالا، وبالرغم من تدخل الشرطة لمنع غلق المحلات، إلا أن هذا الإضراب الأول من نوعه، لقي نجاحا باهرا وصلت نسبة الاستجابة فيه ما بين 70 إلى 100%، ومنذ انتقاله إلى الجزائر، أصبح نشاطه مباشرا يلامس واقع حال الجزائريين، ويوجه ثقافتهم السياسية، ويجاري تطلعاتهم نحو الحرية والاستقلال والوحدة، لكن ما أن حلّت سنة 1939، حتى بلغت القناعة مداها لدى مناضلي الحزب.

ولمّا خاب ظنهم من السياسة الاستعمارية للجبهة الشعبيّة، التي بدورها لبست قبعة المُعمر، وتأكدوا أن العمل السياسي وحده لا يمكنه تحرير البلاد، والسير بالشعب نحو الاستقلال، هذا ما دفع بعضهم إلى التفكير في إيجاد طريقة للحصول على الأسلحة الضرورية، فأنشأوا لجنة العمل الثوري لشمال أفريقيا، واتصلوا بالألمان أعداء فرنسا في ربيع عام 1939، ووجدوا منهم الترحيب والوعد بتلقي المساعدات العسكرية في الأيام الأولى لبداية الحرب، لكن الرئيس لم يوافق على هذا التوجه، إذ كان لا يحبّذ الاستعانة بالنازية والفاشية، فطالب من شاركوا في وفد اللجنة بالاستقالة من الحزب.

ورغم أن الحزب الجديد لم يعمر طويلا حيث تعرض إلى الحل بصفة رسميّة سنة 1939، استغلالا لظروف الحرب العالمية الثانية، إلا أنه أكد على اختصار برنامجه في كلمة الاستقلال، التي غدت كلمة غالبة التداول على الألسنة في الحوارات والمناقشات، ومن خلال الأقلام عبر عناوين ومواضيع الجرائد والمجلات (الغول، 2014، صفحة 136).

محاضرة رقم: 08

جمعية العلماء المسلمين

تمثل الجمعية الاتجاه الإصلاحي وتعود أصولها إلى أفكار حمدان خوجة وجهاد الأمير عبد القادر ونشاط الشيوخ الم جاوي ابن التونسي وحتى نشاط الأمير خالد، وقد تبنى كل تلك الأفكار بعض الطلبة المتأثرين بحركة الإصلاح الديني كعبد الحميد ابن باديس (1889 – 1940) البشير الإبراهيمي و مبارك الميلي، الطيب العقبي ، إبراهيم بيوض وحاولوا تحقيقها بوسائل دينية وتربوية وهؤلاء مع عشرات الجزائريين (72) من مختلف أنحاء الجزائ أسسوا الجمعية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 كرد فعل على احتفال فرنسا بمرور سنة على احتلالها الجزائر (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930–1945 (الجزء الثالث)، 1986، صفحة 83).

كانت التجربة الإصلاحية الفتية أوائل القرن كمخاض مهد لولادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذه التجربة أحدثت تحولا نوعيا في طريقة الكفاح بعد فشل المقاومة المسلحة، فقد ركزت على أشكال جديدة من العمل، عندما اهتمت بالمجالات الثقافية والدينية والحضارية للمجتمع الجزائري، توج ببروز حركة تعليمية وتربوية وصحفية قادها علماء الإصلاح العائدين من جامع الزيتونة والمشرق العربي، كان أبرزهم عبد الحميد بن باديس.

كانت الثورة التعليمية التي قادها ابن باديس ورفاقه، خلال العشرينيات، تكتسي أهمية بالغة من حيث كونها كرست بداية التحول الحقيقي في سياسة المواجهة الحضارية، إذ زاوجت بين الفكر والعمل، بالاعتماد على التعليم والصحافة ، إن شخصية ابن باديس العلمية الفذة، المتسمة بالصلابة والإخلاص والبساطة والخيال الواسع المنفتح، والاستقامة الخلقية، وعيش حياة العامة وابتعاده عن التفاخر والخيلاء جعل الناس ينظرون إليه كإمام من طينة القدامى ومرشد الجماعة والوريث الحقيقي لكبار الأساتذة الروحيين للإسلام، هذه الشخصية كانت بمثابة أرضية خصبة تفتقت عنها فكرة جمعية العلماء.

لم يكن ابن باديس بمنأى عن مؤثرات الحركة الإصلاحية التي كانت تجتاح العالم العربي الإسلامي، بل كان يعيش على وقعها وينهل من مصادرها، فقد درس في الزيتونة على يد الشيخين النخلي وابن عاشور، هما من تلامذة محمد عبده، والتقى بعد أدائه فريضة الحج بالشيخ محمد المطيعي، أحد أهم شيوخ الأزهر، وأكثر الشخصيات الدينية احتراما في مصر بعد وفاة محمد عبده حصل منه على إجازة تشبه رسالة طاعة كما كان من المطالعين على أدبيات وأراء رشيد رضا، التي كانت تلقى رواجا لدى إدارة الشهاب وقد اعترف الإبراهيمي بتأثير حركة الجامعة الإسلامية على الحركة الإصلاحية الجزائرية، حيث أشاد في هذا المجال بجهود زعيمين تركا بصماتهما على علماء الجزائر، هما محمد عبده ورشيد رضا.

أطلق على محمد عبده اسم الإمام ووصفه بالشخصية الفذة التي أطلقت عملية الإصلاح الديني والعقلي في العالم الإسلامي، ساهمت بأفكارها مع جهود رشيد رضا وأدبيات المنار في ظهور فكرة جمعية العلماء، دون أن يستثني من ذلك جهود المصلحين الأوائل؛ كابن تيمية وابن

القيم والشوكاني، هؤلاء كما قال الإبراهيمي كانت كتبهم محل إطلاع لدى العلماء الجزائريين التي تأثروا بها في تبني الدعوة الإصلاحية السلفية (قوراري، 2019، صفحة 59).

وهكذا ما إن شارفت فترة العشرينات على نهايتها حتى غدا العلماء مشبعين بالأفكار الإصلاحية السلفية ودعوة الجامعة الإسلامية، جعلهم يفكرون في استثمار هذه الأفكار ويخططون لإطلاق مشروع إصلاحي كبير لتخليص الجزائر من الجمود الفكري والانحطاط الحضاري الناتجين عن الهيمنة الاستعمارية، وفي هذا الإطار حدثت مشاورات بين مختلف العلماء المصلحين قادها بالخصوص ابن باديس والإبراهيمي، وحسب رواية العلماء فإن فكرة تأسيس جمعية العلماء الجزائريين طرحت ثلاث مرات قبل أن ترى النور الأولى تحدث فيها الإبراهيمي عن تلك اللقاءات الليلية التي جمعته مع ابن باديس بالمدينة المنورة، تجاذبا خلالها أطراف الحديث عن الوضع الجزائري المتردي والحلول المناسبة، فكان أن اقترحا تأسيس جمعية تعمل على نشر الوعي وتقضي على الجمود الديني.

أما المرة الثانية فكانت عندما زار عبد الحميد بن باديس الشيخ البشير الإبراهيمي في سطيف واقترح عليه تأسيس جمعية الإخاء العلمي يكون مقرها قسنطينة لتوحيد جهود العلماء والطلبة، ويذكر الإبراهيمي أن ابن باديس كلفه بوضع القانون الأساسي لهذه الجمعية، الذي أعده بسرعة وقرأه على ابن باديس فأعجب به، لكن حسب الإبراهيمي فإن هذا المشروع قد تعطل أما المحاولة الثالثة ذكر فيها محمد خير الدين أن ابن باديس وجه دعوة للعلماء العائدين من المشرق العربي وجامع الزيتونة للتشاور ووضع خطة عمل بسبب الأوضاع التي آلت إليها الجتزائر، وقد لبى هذه الدعوة إلى جانب خير الدين الإبراهيمي ومبارك الميلي والعربي التبسي والطيب العقبي والسعيد الزاهري الذين اجتمعوا مع ابن باديس، اقترح عليهم برنامج عمل يقضي

بتكثيف النشاط الإصلاحي عن طريق إنشاء المدارس الحرة والنوادي الثقافية وفرق الكشافة الإسلامية وإلقاء الدروس في المساجد والقيام بجولات عبر أنحاء الوطن لنشر الأفكار الإصلاحية.

في هذا الاجتماع أفصح ابن باديس عن ما يتهدد الجزائر جراء السياسة الفرنسية المطبقة منذ، 1891 والتي يمكن اعتبارها من الدوافع القوية التي دفعت الرجل لاحقا لتأسيس جمعية العلماء، لخصها لحاضريه في قوانين إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزءا من التراب الفرنسي، وقوانين مصادرة أماكن العبادة والأوقاف، وسياسة التضييق على التعليم العربي الحر، وعملية التنصير وقد ذكر الإبراهيمي أن ابن باديس ظل يحلل معه الواقع الجزائري منذ التقائهما بالمدينة المنورة، 1913 توصلا خلال أوائل الثلاثينات إلى أن الجزائر أضحت مكبلة بسياسة الاستعمار الجهنمية وبالطرق الصوفية، ما أدى إلى انتشار الفقر والجهل وإذ أضفنا إلى هذه الظروف التي ضاق بها صدر ابن باديس ورفاقه ظرفا آخر خطيرا، هو الاحتفال المئوي، الذي اعتبر تحديا للجزائريين واستفزازا لمشاعرهم الدينية فإننا ندرك مدى القناعة التي أصبحت تتملك العلماء المصلحين، بضرورة إيجاد إطار ينظم عملهم الإصلاحي والتربوي؛ وهو ما عبر عنه الإبراهيمي بقوله فاستطعنا بدعايتنا السرية أن نفسد عليها كثيرا من برامجها، فلم تدم الاحتفالات إلا شهرين، واستطعنا بدعايتنا العلنية أن نجمع الشعب الجزائري حولنا ونلفت أنظاره إلينا (بن أزواو، 2013، الصفحات 74-77).

تولى رئاسة الجمعية الشيخ عبد الحميد ابن باديس وعين الشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، وبعد وفاة الشيخ ابن باديس تولى الرئاسة سنة 1940، وعلى الرغم من أن الكثير من المصادر لا تذكر شخص عمر إسماعيل إلا أن أبا القاسم سعد الله يقول أن له دور لا يقل

أهمية عن ابن باديس وبقية الأعضاء الآخرين (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930–1945 (الجزء الثالث)، 1986، صفحة 85)، وقد اتخذت الجمعية (الجزائر وطننا والعربية لغتنا والإسلام ديننا) شعرا لها, وتشكل برنامجها من ثلاثة محاور وهي:

*محور ديني: يتضمن تطهير الإسلام من شركيات وبدع وخرافات التي كانت تروج لها الطرقية كالتبرك بالأضرحة وقدسية شيوخ الطرق والرقص وغيرها، ودعوة الجزائريين للعودة إلى الإسلام الصحيح المستمد من الكتاب والسنة، إضافة إلى محاربة المادية والإلحاد التي ظهرت أوساط الشباب بسبب التعليم الفرنسي العلماني وتقليدهم الأعمى للفرنسيين.

*محور ثقافي واجتماعي: تمثل في مقاومة الأمية وتربية النشء من خلال تأسيس المدارس العربية الحرة (140 مدرسة سنة 1952)، ونشر الوعي الديني والاجتماعي والثقافي أوساط الشباب والعمال وعامة الناس بواسطة الجرائد والمحلات, ومحاربة الآفات الاجتماعية والاهتمام بتوعية وتعليم المرأة.

*محور سياسي: بمقاومة سياسة التجنيد، حيث أصدرت فتاوى بتفكير كل من يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية من أجل التجنس بالجنسية الفرنسية، مقاومة الإدماج والتنديد بالحكم الاستعماري وممارساته الظالمة، الحصول على حق الجزائريين كافة في الانتخابات, تحقيق استقلال الجزائر مع الوحدتين العربية والإسلامية.

ولقد اعتمدت الجمعية على المدارس الحرة والمساجد في نشاطها, كما أصدرت العديد من الصحف والمجلات (السنة، الشريعة، الصراط، البصائر، المنتقد، الشهاب) بالإضافة إلى تكوين الكشافة والفرق الرياضية وفتح النوادي وإرسال البعثات العلمية إلى الزيتونة، القرويين، الأزهر الشريف.

وفي آخر هذا العنصر يمكن القول أن الجمعية اتخذت موقفا وسطا من الاستعمار، يختلف عن كل مواقف الأحزاب والحركات والنوادي؛ فقد كانت في سيرها تمشي على حبل رقيق فهي تأمل وتحتج تسخط على إدارة فرنسا في الجزائر وتثق في ديمقراطية فرنسا في أوربا (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930–1945 (الجزء الثالث)، 1986، صفحة 91).

محاضرة رقم: 09

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

اعتبرت فرنسا الجزائر أهم مستعمراتها لما تملكه من ثروات طبيعية وموقع استراتيجي، ومستوطنة يتمتع فيها الأوروبيون بخيراتها، فيما يعاني أبناءها من كل أشكال الحرمان والاستعباد ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية ازداد إحباط الجزائريين خاصة وأنهم فقدوا أي أمل في الإصلاح وتحسين ظروفهم، ذلك أن المستعمر قام بحملات اعتقال طالت زعماء وعلماء الجزائر وتسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1/ موقف فرنسا من الجزائريين غداة الحرب:

1- قمع الحركة الوطنية: لأن قادة الحركة الوطنية رفضوا تأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا، لذلك لجأ المستعمر إلى فرض ضغوط كبيرة على الجزائريين فقام بحل حزب الشعب أياما قليلة من اندلاع الحرب 19 سبتمبر 1939 ثم اعتقلت قادته وإطاراته كمصالي الحاج ومفدي زكرياء ومحمد خيضر بتهمة تحريض الجزائريين المجندين على العصيان، وصعدت فرنسا حربها على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتجميد أنشطتها ووضع رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس تحت الإقامة الجبرية على غرار البشير الإبراهيمي والعربي التبسي، كما فرضت فرنسا التجنيد الإجباري على عشرات الآلاف من الشباب ودفعت بهم إلى ساحة القتال في شمال فرنسا، وعموما لم تأت السلطة الفرنسية الجديدة بما كان منتظرا منها خاصة لتهدئة

الأوضاع، كفتح صفحة جديدة مع الجزائريين، حيث خيبت آمال الجزائريين كما تعودوا منذ فرض إصلاحات 04 فبفري 1919 الشكلية (بكار، 2021، صفحة 46).

2- استغلال طاقات الجزائر: إلى جانب حربها ضد قادة الحركة الوطنية وتنظيماتهم السياسية فقد شرعت فرنسا في نهب الثروات الطبيعية وتسخير الموارد البشرية في خدمة جيشها, مما تسبب في إفقار الشعب وأدى إلى انتشار المجاعة والأوبئة والأمراض التي فتكت بنحو ربع مليون نسمة سنة 1942، واستمر الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (بلاح، 2006، صفحة 449).

2/ نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:

1* موقف النخبة: سارعت جماعة النخبة والنواب والقيادة والأئمة الرسميين والمفتين والأعيان ورجال الطرق والزوايا وغيرهم من المرتزقة والتائهين إلى تأييد فرنسا ضد ألمانيا، وذهبت النخبة وعلى رأسهم الدكتور بن جلول وفرحات عباس وأشباههم إلى حد التطوع في صفوف القيادة الفرنسية.

2* موقف الاستقلاليين والإصلاحيين: على عكس النخبة لم يتوان أحرار الجزائر من إصلاحيين واستقلاليين عن مهاجمة فرنسا والمطالبة بالإصلاح والاستقلال، وحينما سقطت فرنسا جوان 1940 لم يكتم الشعب فرحته وتعاطفه مع ألمانيا، وعلى الرغم من انهيار سمعة فرنسا السيئة إلا أنه لم تكن هناك محاولات جادة ضدها بسبب تشرذم الحركة الوطنية وغياب قادة حقيقيين (وفاة بن باديس وسجن مصالي الحاج إضافة إلى سمعة بن جلول السيئة لدى الجزائريين) إلا بعض محاولات من طرف رجال الجمعية التي تمثلت بالمطالبة بالإفراج عن البشير الإبراهيمي وبقية العلماء، وبيان فرحات عباس 10 أفريل 1940 والذي طالب فيه

إصلاح أوضاع الجزائر بالإضافة إلى النشاط الوطني من طرف محمد بوراس قائد الكشافة الجزائرية (الذي اعتقل وأعدم أواخر سنة 1941) كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

* بيان فيفري 1943: التقى زعماء الحركة الوطنية (فرحات عباس، الشيخ البشير الإبراهيمي، الشيخ العربي التبسي، الدكتور محمد الأمين دباغين) وصاغوا بيان 10 فيفري 1943 وقدموه إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر (بيروتون) وسلموا نسخا منه إلى حلفاء فرنسا (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) وأهم المطالب التي تضمنها البيان تمثلت في إدانة الاستعمار والقضاء عليه, منح الجزائريين تقرير مصيرهم, منح الجزائر دستورا خاصا بها يعطي الحرية للسكان ويعترف باللغة العربية ويمنح حرية الصحافة والتجمع والتعليم بالإضافة إلى حرية العقيدة والمشاركة في حكم البلاد مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

*رد الفعل على البيان:

– بالنسبة للجزائريين فقد كان البيان فرصة في توحيد الصفوف بين البرجوازيين والمثقفين وما بين الاستقلاليين والإصلاحيين، كما حرك هذا البيان الساحة السياسية الجزائرية وأدى إلى نمو الشعور الوطني.

– أما فرنسا فقد تظاهرت بقبوله من حيث المبدأ كسبا للوقت نظرا لوضعها العسكري الحرج، فقد شكل الحاكم العام مارسيل بيروتون لجنة خرجت بما يسمى ملحق البيان 1943/05/26 افرغ البيان من محتواه الاستقلالي.

– أما الحلفاء فقد اعتبروا البيان قضية فرنسية داخلية.

مع دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939م، رفضت جمعية العلماء تأييدها لفرنسا أو التعاطف معها، وكان رد فعل فرنسا التضييق على جمعية العلماء، وأمرت

الإبراهيمي بتوقيف دروسه ومحاضراته «بدار الحديث»، وطردت الطلبة الداخلين بها، وتقرر نفيه إلى مدينة «افلو» الصحراوية في 10 أفريل من عام 1940م، كما مرَّ معنا، وبعد خروجه من السجن شرع في عمله الوطني من خلال قيادته لجمعية العلماء. وتعتبر المرحلة التاريخية التي تلت الإفراج عن الشيخ الإبراهيمي مع نهاية ديسمبر 1942م، وحتى أفريل 1945م من المراحل المتميزة في حياة رئيس جمعية العلماء، باعتبار أنه سيحاول تجسيد استراتيجية الجمعية بصفته رئيساً لإدارتها، وذلك بخلق ديناميكية لاستئناف نشاطها، خصوصاً عندما تشعر «الجمعية» بالمضايقات التي تتلقاها من طرف الإدارة الاستعمارية والتعسفات «الارتجالية» المطبقة ضد إطاراتها ومسؤوليها، كما حدث للشيخ العربي التبسي الذي اعتقل في 25 مارس 1943م من قبل السلطات العسكرية، متهمة إياه بالتجسس لصالح ألمانيا النازية (الصلابي ع.، 2022، صفحة 01).

وخلال هذه الفترة، تشير جميع التقارير الإدارية الاستعمارية والبوليسية التي كانت تراقب تنقلات البشير الإبراهيمي وتحللها ؛ إلى الاستمرارية والدابة التي صحبت رئيس الجمعية داخل العواصم الإصلاحية الأساسية، والتي جعلت عجلة استئناف النشاط التعليمي تمشي تدريجياً مع توسعه بفتح المدارس الجديدة ولترقى إلى وتيرة حسن التنظيم والفعالية بإلقاء الدروس والمحاضرات في المقرات والنوادي التابعة لجمعية العلماء.

وفي إطار نشاطه الدؤوب وتحركاته المستمرة، وزيارته للمدن والأرياف، كان ينسّق ويتشاور مع العلماء وإطارات ومسؤولي الجمعيات الإصلاحية، بدون إغفال الاتصال بالأعيان الجزائريين والشخصيات السياسية من النواب كفرحات عباس وغيره، كان يتم ذلك دائماً وفق العمل على توحيد الجبهة الداخلية ضد الاحتلال الفرنسي، فقد كان الإبراهيمي يسعى لإيجاد

مؤازرة ومساندة معنوية وسياسية مستمرة تكون بجانب جمعية العلماء، إضافة إلى الدعم الشعبي والنخبوي الذي كسبته داخل الأوساط الجزائرية في المدن والقرى.

إستيلاء الحلفاء على الجزائر:

بعد استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة «فيشي» الموالين للألمان، وفي شهر ديسمبر من عام 1942م اتصل الجنرال دارلان بفرحات عباس، وطلب منه أن يقوم قادة الحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة فرنسا الحرة. وهي «حركة المقاومة الفرنسية التي يرأسها ديغول» . في تجنيد الجزائريين من أجل المشاركة في تحريرها، وانذاك اتصل فرحات عباس بدوره بجمعية العلماء التي شاركت في تحرير البيان المقدم للمسؤولين الفرنسيين فيما بعد.

والذي اشترط فيه فرحات عباس وتوفيق المدني على جمعية العلماء أن تظهر فرنسا رغبتها في الإصلاح الحقيقي، وذلك بإنجازات علنية وصادقة وسريعة. وقد طلب الوفد الجزائري من المسؤولين الفرنسيين الجدد في الجزائر، أن يعقد مؤتمر عام يضم النواب الجزائريين وممثلي كل الهيئات الإسلامية، وذلك بقصد إصدار قانون أساسي يشتمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يشعر المسلمون أن مطالبهم هي في طريق التحقيق، ويفهموا جيداً الواجبات التي يقومون بها في سبيل المجهود الحربي. لكن القادة الفرنسيين رفضوا هذه المطالب (الصلابي ع.، 2022، صفحة 03).

تحالف الحركات الوطنية:

وفي شهر جانفي من عام 1943م، اتفق قادة الحركات الوطنية في الجزائر أن يعقدوا اجتماعاً مشتركاً بقصد تكوين تحالف بين الحركات السياسية في الجزائر، وتحديد المطالب

السياسية للشعب الجزائري، وحضر الاجتماع التأسيسي لهذا التحالف الدكتور بن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء، وقد تم الاجتماع في مكتب المحامي أحمد بو منجل، وكان يرأسه الدكتور بن جلول، وبعد نقاش طويل اتفق الجميع على إصدار وثيقة تتضمن النقاط الاتية:

. إنشاء مجلس تأسيس لتحرير دستور لدولة الجزائر.

. تكوين حكومة جزائرية مستقلة تشارك مع فرنسا ومع المتحالفين في المجهود الحربي بصفة جزائرية معترف بها.

. إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا على أن تكون العلاقات بينهما محددة بواسطة معاهدة حرة.

. إلغاء نظام الاستعمار، وتحديد ملكية الأرض وتوزيع الأرض من جديد على الفلاحين الذين انتزعت منهم في الماضي.

. الكف عن سياسة وحدة العلم البحري، التي تجعل الجزائر أسرة خاضعة لشركات النقل البحرية الفرنسية وتخسر بذلك أموالاً طائلة.

. إنشاء النقد الجزائري الخاص بالدولة الجزائرية على قاعدة الدينار يساوي 1،000 فرنك، الدرهم يساوي 100 فرنك، الفلس يساوي فرنكاً.

. دخول الجزائريين المستحقين حالاً ميدان الوظائف العامة، على أن تصبح بعد قليل أغلبية الوظائف بيدهم حسب عددهم.

. إعلان وجود «الجنسية الجزائرية» على أن تشمل كل المسلمين، مع من يريد من الفرنسيين واليهود.

. إنشاء مجلس استشاري يضم نخبة الجزائريين حالاً، لكي يقف على تنفيذ هذا المنهج.

. تدعى الدولة الجزائرية حالاً دولة مشاركة مع المتحالفين، تقاتل معهم، ثم تحضر كل مؤتمرات السلام، وتكون عضواً بهيئة الأمم المتحدة، بعد قرار السلام.

ومن خلال هذه الوثيقة قام فرحات عباس بكتابة «بيان الشعب الجزائري» الذي قدمه لرجال المقاومة الفرنسية، والسيد مورفي ممثل الولايات المتحدة بالجزائر، لكن ديغول وجماعته رفضوا مطالب الحركات السياسية الجزائرية، وأعلنوا عن تشكيل لجنة لدراسة الإصلاحات السياسية في الجزائر، وقد تم استدعاء فرحات عباس نيابة عن الحركة الوطنية لتقديم مطالب جمعية العلماء وبقية الحركات السياسية، إلا أن النتيجة كانت سلبية، ولم تظهر أية بادرة لتغيير الأوضاع السياسية في الجزائر إلا يوم 12 ديسمبر 1943م عندما خطب ديغول بقسنطينة، ووعد فيها بإعطاء الجنسية لبعض الجزائريين مع المحافظة على هويتهم العربية الإسلامية (الصلابي ع.، 2022، صفحة 05).

<u>اجتماع القمة في مدينة سطيف:</u>

وفي شهر أفريل من عام 1943م، أي بعد خروج مصالي الحاج من السجن ووضعه تحت الإقامة الجبرية في قصر البخاري، شارك البشير الإبراهيمي في اجتماع القمة الذي انعقد في مدينة سطيف بين فرحات عباس ومصالي الحاج، والسيد موريس لابور في الحزب الشيوعي الجزائري، والذي تم الاتفاق فيه بين هؤلاء الزعماء على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد أن تنتهي الحرب، وإنشاء برلمان انتقالي يتكلف بوضع الدستور الجزائري الجديد، لكن البيان الثاني الذي حرره فرحات عباس وقدمه إلى الجنرال كاترو رفضه الفرنسيون، لأنه يتضمن مبدأ دولة جزائرية، لها برلمانها الخاص بها.

وبعد انتهاء الحرب، قررت جمعية العلماء يوم 6 ماي 1945م توسيع نشاطاتها السياسية والثقافية إلى بقية دول المغرب العربي، فأرسلت وفداً إلى تونس واخر إلى المغرب الأقصى، وذلك بقصد توحيد العمل على مستوى أقطار المغرب العربي (الصلابي ع.، 2022، صفحة 07).

محاضرة رقم: 10

أحداث 8 ماي 1945

لقد زودت الحرب العالمية الثانية ومجازر 08 ماي 1945 المفجعة الجزائر بوعي جديد وخبرات كبيرة، فقد تميزت فترة الحرب العالمية الثانية بالنشاط السياسي وبحلول سنة 1944 غدت الحركة الوطنية أنضج وأقوى من أي وقت مضى، فدخلت في صراع جديد مع فرنسا، أدى إلى مجازر 08 ماي 1945 التي كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية، تمثل في بداية قطيعة نهائية مع النظام الاستعماري ومع أساليب النظام القديمة وظهور جيل جديد يؤمن بالثورة المسلحة، و نستطيع أن نؤكد أنه بالرغم من مأساة تلك المظاهرات وما نتج عنها من ضحايا وجرحى ومعطوبين ومفقودين وأرامل ويتامى إلا أنها حملت معها أمل الاستقلال (لباز، 2021، صفحة 617).

1/ أسباب مجازر 08 ماي 1945:

أ/ الأسباب غير مباشرة:

* تنامي الوعي السياسي الوطني في الجزائر عقب إعلان ميثاق الأطلسي الذي نص على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وصدور بيان الشعب الجزائري 10 ماي 1943 وتأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 1944، ونفي فرنسا لمصالي الحاج إلى برازافيل 1945 ثم إلى الغابون.

* تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945 وتصاعد أمل الجزائريين بقرب تحرر الجزائر وانضمامها إلى الأمة العربية.

* الحقد الدفين والاحتقار الشديد الذي يكنه الفرنسيون للجزائريين وحرصهم على تأييد استعبادهم وإذلالهم.

ب/ الأسباب المباشرة:

* خروج الجزائريين للاحتفال بالنصر على دول المحور، ومطالبة فرنسا بإطلاق سراح المعتقلين وفي مقدمتهم مصالي الحاج واستقلال الجزائر ورفعهم العلم الوطني.

2/ مجازر 08 ماي 1945 وانعكاساتها: لم تغفر فرنسا للجزائريين جرأتهم على المطالبة بالحرية والاستقلال، لكنها لم تستطع فعل شيء نتيجة ضعفها أيام الحرب, فكتمت نواياها إلى حين أن تسنح الفرصة.

في ظل مناخ دولي مشجع كتأسيس الجامعة العربية وفرحة العالم بانتهاء الحرب العالمية, خرج الشعب الجزائري يوم 08 ماي 1945 للاحتفال بانتهاء الحرب والمطالبة بالحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح المعتقلين حاملين العلم الوطني في عدة مدن أهمها: سطيف، قالمة، خراطة، جيجل، عنابة، الطاهير، القل وفي البليدة، تيزي وزو، بسكرة، باتنة، خنشلة، مستغانم، سيدي بلعباس، البرواقية ومسعد، فردت فرنسا باستنفار جيوشها البرية والبحرية والجوية وميليشيا المستوطنين والشرطة والدرك واللفيف الأجنبي لاقتراف مجزرة رهيبة استمرت إلى بداية شهر جوان، راح ضحيتها ما بين 45 ألف و 100 ألف جزائري معظمهم من مناطق سطيف، قالمة وخراطة، وتلتها أعمال نهب وقصف وتدمير وبقر بطون الحوامل وانتهاك حرمان المسلمين على أوسع نطاق واعتقالات وتعذيب وإعدامات بالجملة ولم تكتف فرنسا بذلك فسنت

قانونا يحرم أرامل القتلى من التزوج وبعدم تقسيم المواريث المتخلفة عنهم وبعدم السماح لأهل البر بكفالة أيتامهم، وويدلي أحد سكان بلدة بوعزيز شمال سطيف بشهادة مفادها (... الجيش الفرنسي أثناء تقدمه يحرق كل دار أو قرية يمر بها, ويقتلع كل شجرة يصادفها ويقتل كل جزائري يقابله شيخا كان أو طفلا... رضيع عمره ستة أشهر قتله جندي فرنسي بعد أن أجهز على أمه...) الشهود قالوا أن ما ذكروه ليس كل شيء وأن الجيش الفرنسي اقترف فضائع لم تعرف لها الإنسانية مثيلا (بلاح، 2006، صفحة 456).

ونتيجة لهذه الأحداث استمر هروب السكان ولجوؤهم إلى الجبال مدة 56 يوما يأكلون الحشائش وبعد هذه المدة اتصل قياد المنطقة بالجزائريين الفارين طالبين منهم الاستسلام بعد وعدهم بالأمان، ولكن بعد نزول بعض السكان جمعتهم فرنسا في ساحة وفرقت بين الرجال والنساء وبدأت في انتهاك أعراضهم وطلبن منهم الصراخ قائلين (نحن كلاب، نحن خنازير...) وكل من يتحرك دفاعا عن شرفه يكون مصيره القتل بالأسلحة الرشاشة، وبذلك ارتوى الفرنسيون من دماء الجزائريين الزكية الطاهرة.

وموازاةً مع ذلك قامت فرنسا بحل حركة أحباب البيان والحرية في 15 ماي 1945 واعتقال الآلاف من أنصار جمعية العلماء وحزب الشعب وغيرهم من الوطنيين وفي مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي، وفرحات عباس ونفذ الإعدام في حق العشرات منهم وسجن الآلاف (قسيس و حويلية، 2020، صفحة 88).

3/ أهداف فرنسا من مجازر 08 ماي 1945:

أرادت فرنسا بهذا العدوان الهمجي على الشعب الأعزل أن تحقق أهدافا عدة منها:

* تحطيم الحركة الوطنية وكبت تطلعات الشعب الجزائري الاستقلالية.

* استعادة هيبتها المفقودة في الحرب العالمية ومحاولة إثبات وجودها دوليا.

* إرهاب شعوب المستعمرات الفرنسية بصرف النظر عن فكرة الاستقلال.

* الانتقام من الشعب الجزائري لوقوفه مع ألمانيا وكذا تجرؤه عليها.

محاضرة رقم: 11

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

قبل الخوض في هذا الاتجاه الحركي يتحتم علينا توضيح طبيعة الإدماج الذي تطالب به جماعة فرحات عباس وبن جلول (بن أزواو، 2013، الصفحات 189-201)، هذا يقودنا إلى معالجة مسألة هامة تتعلق بموقفهم من الجنسية الفرنسية وموقع الأحوال الشخصية من هذه المسألة، ولعل هذا ما جعل فرحات عباس يطرح سؤالا كبيرا حول الموضوع قائلا كيف هو هذا التجنيس؟ الجزائر فرنسية ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية كمسلمين؟ و في إجابته وضح بأن قانون الأحوال الشخصية لم تطبقه فرنسا على المتجنس الجزائري وأحلت محله النظم الفرنسية في القوانين التجارية والاجتماعية والمالية والقضائية وحتى المدرسية والعسكرية، جعلت في النهاية من المتجنس الجزائري كأنه يخضع لقانون خاص يتميز به عن إخوانه المسلمين غير المتجنسين، ليخلص إلى رفضه هذا النوع من التجنيس لأنه يعمق الانقسامات داخل المجتمع الإسلامي ويؤدي إلى الفوضى، فالجزائري حسب عباس وجماعته هو فرنسي يتمتع بحقوق المواطنة فكيف إذا طلب الجنسية أخضع لقوانين خاصة تتعارض مع أحواله الشخصية؟ لذلك عارض هؤلاء التجنيس الفردي معارضة شديدة، وفي المقابل دعوا إلى الإدماج الجماعي للمجتمع الجزائري في ظل قانون يشمل جميع الجزائريين، يحترم التشريع الإسلامي ويحفظ الأحوال الشخصية.

فالمواطنة عن طريق الحفاظ على الأحوال الشخصية هي الصيغة المفضلة لديهم عن التجنيس الفردي وبذلك فإن هؤلاء كانوا يرحبون بفكرة الاندماج عن طريق الحقوق الذي يجعل منهم فرنسيين مسلمين لذلك كانت علاقة حزب البيان بالجمعية علاقة جيدة (عكاش، 2017، صفحة 361)، ولم يكونوا يفضلون الاندماج عن طريق التجنيس، الذي يجعل منهم فرنسيين مسيحيين لا دين لهم، وهو ما يفسر المأزق الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي بخصوص هذه المسألة، حيث أن الجزائر كانت قد مازالت تحت وطأة قانون السيناتوس كونسلت 08 جويلية 1865 فرغم بعض التعديلات الطفيفة التي أحدثت عليه في إصلاحات، 1919 فإن شرط التنازل عن الأحوال الشخصية للحصول على الجنسية الفرنسية كان لا يزال ساري المفعول ، لذلك فإن أنصار ابن جلول وفرحات عباس في اتحادية النواب كانوا يرفضون شرط التنازل عن القيم الإسلامية ويطالبون في المقابل بالحصول على المواطنة الفرنسية في إطار حفظ عوائدهم الإسلامية، ونذكر هنا أن هناك شخصيتان لعبتا دورا بارزا باسم النواب والنخبة خلال الثلاثينيات هما الدكتور محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930–1945 (الجزء الثالث)، 1986، صفحة 67).

فالإسلام في منظورهم لا يشكل عائقا أمام الحصول على الجنسية الفرنسية، يقول عباس في هذا الشأن لا شيء في قرآننا يمنع جزائريا مسلما أن يكون من حيث جنسيته فرنسيا قوي الساعدين متيقظ الذهن طيب القول وهي إشارة ضمنية منهم إلى أن قيم الإسلام لا تتناقض مع المبادئ الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للحضارة الغربية، لأن الإسلام حسب عباس هو دين عمل وعلم وعدالة اجتماعية وأخلاق ومساواة، وكأنه يريد إحداث مقاربة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية للظفر بالمواطنة الفرنسية ضمن المبادئ الجمهورية التي

لا تتناقض مبادئها مطلقا مع المبادئ الإسلامية، إلا أنه في هذه النقطة بالذات يتوقف فرحات عباس ليبين حدود التواصل والانصهار والاندماج بين المجتمعين المنتمين لحضارتين مختلفتين؛ بأن يحتفظ كل مجتمع بنظمه وعاداته وتقاليده، وبالنسبة للجزائريين الذين يطمحون للاندماج فإن القانون الإسلامي هو الذي بلائمهم ولا يعرقل تقدمهم أو اندماجهم، لذلك نجده يقول إن لكل شعب ولكل أرض قوانينه التي تنبثق منها مثل ما تنبثق الثمرة من الشجرة وحيث أن هذا البلد لم يتخل عن الإسلام فهذا معناه أن الإسلام بلائمه فهل يعطل تقدمه من أجل هذا ويرفض أن يعطى وسائل العمل من أجل رفاهيته و ازدهاره.

وبذلك فإن تشبث هؤلاء بالحضارة الغربية ونظمها وإلحاحهم على الاندماج قابله تمسك بعوائد الإسلام التي كانوا يستمدون منها قوتهم في رفض الانصهار التام داخل تلك الحضارة رغم إعجابهم بها، لذلك حاولوا طيلة نضالهم مقاومة المغريات التي تعدهم وتمنيهم بكافة الحقوق الدينية والسياسية لو تخلو عن أحوالهم الشخصية وظلوا يعلقون الأمل على حل هذه المعادلة، ويحلمون بتحقيق تعاون فرنسي إسلامي في ظل حوار ومصالحة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

هذا الإيمان الصادق بمثل الحضارتين هو منطلق رغبتهم في تحقيق العيش المشترك بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، أو ما يمكن أن تسميه إدماج المجتمعين في ظل حفظ المميزات الحضارية لكل مجتمع، لان النظم الإسلامية حسب هؤلاء لا تتعارض مع مبادئ الجمهورية الفرنسية، وكون هذه الأخيرة لا ترفض كذلك فكرة التعايش المشترك في في ظل حفظ المميزات مستندين في ذلك إلى النظرية القومية الفرنسية لارنست رينان التي تنطلق من أن مبدأ الرغبة في العيش المشترك بين أفراد مجتمع معين هي الأساس لتكوين أية أمة، وكان هؤلاء

يستشهدون بهذه النظرية لتبرير حججهم الداعية إلى الإدماج والعيش المشترك للمجتمعين في ظل حفظ عوائد كل مجتمع، هذا ما أشار إليه فرحات عباس في النداء الذي وجهه للشباب الفرنسي المسلم ماي 1946 حيث قال أهدي كلمات رينان إلى شباب وطننا المسلم والفرنسي... يجب تحرير الجزائر من الهيمنة الاستعمارية القديمة مهما كان نوع هذه الهيمنة مع احترام مبدأ الجنسيات... يجب بناء مستقبل بلدنا المشترك على قواعد واقعية وتاريخية لا إدماجية ضمن الديمقراطية العالمية. وصرخ فرحات عباس باتجاه الشباب يقول: الاتحاد الديمقراطي أتى لكم بعقيدة وبرنامج وهذه العقيدة وهذا البرنامج يستطيعان الصمود أمام أي نقد، وكلاهما يستطيعان أيضا أن يقودا الجزائر إلى تقرير مصيرها وبحرية وبنفسها (قريشي، 2015، صفحة 50).

فالتيار الاندماجي كان يستلهم مثله من الإسلام ومن الثقافة الفرنسية على حد سوء في الدعوة للإدماج، مع حفظ عوائد المجتمع، وهو ما عبر عنه صراحة زعيم هذا التيار عندما قال إن الإسلام هو وطن روحي بلا حدود يوجهنا من المهد إلى اللحد إذ يتمثل الثقافات الأجنبية دون أن يذوب فيها وحتى أن يتشوه أو يضعف، وبناءا عليه فقد بقيت مسلما بكل شعيرات روحي، ولكن الثقافة الفرنسية أعطتني حسا رفيعا في الحياة وجعلتني أقدر قيم الديمقراطية والإنسانية الحقيقية وقد كنت وفيا لها وبفضل هذه الثقافة حاربت إقطاعات المال التي استحوذت على السلطة في الجزائر ووقفت موقف العداء من شعبنا والإسلام.

فهذا الإيمان بالوطن الروحي الذي يمثله الإسلام والوطن الفكري الذي تجسده الثقافة الفرنسية، جعل من هؤلاء كما قال شارل روبير أجرون يسعون لصياغة روح مشتركة لفرنسا الجزائرية ويأملون كمواطنين فرنسيين الحفاظ على شخصيتهم الإسلامية.

في فرنسا المشرقية التي سوف تكون ممثلة في الجزائر المندمجة، أما شكلها السياسي فهم لا يتصورونه إلا في الشكل الذي تمثله فرنسا، لأنهم يرون أن انتماءهم للإسلام دين وعقيدة لا يتناقض مع انتمائهم السياسي لفرنسا)، هذا النوع من الإدماج يبقى ناقصا حسب هؤلاء إذا لم تقابله رغبة متبادلة من المجتمعين في العيش المشترك بناءا على مبدأ القومية الرينانية، لذلك كانوا يحثون المسلمين والأوربيين على تجاوز كل التناقضات الموجودة بينهما خاصة الاختلاف الديني وفي هذا الإطار نجد الدعوة التي وجها فرحات عباس للشباب الجزائري المسلم، طالبهم فيها بتجاوز التعصب الفكري والعرقي.

ولكي يتفادى هؤلاء العائق الذي تشكله المسألة الدينية بالنسبة للمسلمين والأوربيين في العيش وتحقيق المواطنة الفرنسية للجميع طالبوا بتطبيق مبدأ العلمانية، أي فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وهذا لتجنب الذرائع الفرنسية التي كانت تتذرع بها في اعتبار الإسلام يشكل عائقا أمام تحقيق الاندماج، خاصة وأنها كانت تطبق مبدأ العلمانية على الديانتين المسيحية واليهودية، ومن جهة أخرى فإنهم كانوا يريدون ضمان عدم تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي، وهو ما يوفر أحسن الضمانات لاحتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية التي رفضوا التنازل عنها مقابل الحصول على الجنسية.

وبذلك فان هؤلاء وجدوا حلا ملائما للاختلاف الديني الذي كانت تعتبره فرنسا يشكل عائقا في الاندماج بين المجتمعين، كما استطاعوا التغلب على التناقض الموجود بين مطلب الإدماج من جهة، والحفاظ على الأحوال الشخصية من جهة ثانية، وتعتبر كل هذه الحلول المقدمة حلولا توفيقية لضمان التعايش المشترك بين المسلمين والأوربيين في إطار حفظ المميزات الحضارية للمجتمع الجزائري.

بقي أن نشير إلى أن فدرالية النواب المسلمين قد بذلت جهدا معتبرا خلال الثلاثينيات لعرض أرائها بخصوص هذه المسألة، خاصة وأن هذه الفترة كانت من أهم الفترات التي شهدت نقاشا واقتراحا للقوانين المتعلقة بتجنيس السكان المسلمين.

وكان أهم هذه المقترحات مقترح موريس فيوليت، الحاكم العام خلال العشرينيات والنائب بالبرلمان الفرنسي، حيث نشر كتابا سنة 1931 عرض فيه أفكاره السياسية الإصلاحية في الجزائر، اقترح من خلالها قانونا يمنح الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية.

ولقد أثار هذا المقترح جدلا بين مؤيد ومعارض للفكرة التي أطلقها في كتابه هل تدوم الجزائر؟ مبينا أنه إذا بقيت الجزائر إقطاعية خاصة بالمستوطنين فإن فرنسا ستخسرها في غضون عشرين سنة إذا لم يتم إدماج النخبة المثقفة بالفرنسية قائلا ؛ هل نجعل منهم ثوارا أم وطنيين، وقد وجد مقترحه معارضة شديدة في البرلمان الفرنسي حيث رفضه النواب اليمينيون كما رفضه المستوطنون الذين كانوا يعارضون إصلاح أوضاع الجزائريين حتى ولو تخلوا عن أحوالهم الشخصية، لكن المشروع لم يحظى بتزكية الحكومة الفرنسية إلا بعد سنتين من طرحه (بوقريوة، 2012، صفحة 317).

واللافت أن مشروع موريس فيوليت لم يشترط التنازل عن الأحوال الشخصية للحصول على الجنسية، ورغم أن جمعية العلماء قد عارضته بشدة، لما في نظرها من تهيئة الطبقة المثقفة للاندماج مع صمت المشروع التام عن الدين واللغة، فإن زعماء فدرالية النواب المسلمين قد إستهواهم هذا المشروع، بل اعتبروه فرصة تاريخية لتجسيد فكرة المواطنة الفرنسية للجزائريين في ظل حفظ أحوالهم الشخصية، لذلك استغل فرحات عباس مناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي مارسيل ريني إلى الجزائر 1935 وطالبه بتطبيق مشروع فيوليت، فتذرع له ريني بأن

فرنسا لا تريد المساس بالدين الإسلامي في الجزائر، عندها رد عليه عباس قائلا إن الإسلام لا يعيق التقدم والاندماج يعني المساواة والمواطنة ضمن مبادئ الجمهورية، هذا الرد ينطوي على كثير من الدلالات الإيديولوجية عن موقف جماعة فرحات عباس من الإسلام والأحوال الشخصية في بحر الثلاثينيات، فرغم مغريات مشروع فيوليت لمنح النخبة المثقفة الجنسية الفرنسية، فإن هؤلاء حاولوا توجيه هذا المقترح ليأخذ صبغة رسمية تصب في اتجاه منح الجزائريين المواطنة الفرنسية في إطار الحفاظ على شخصيتهم العربية الإسلامية.

غير أن الباحث غي برفيليي قدم لنا رأيا أخر بخصوص هذه المسألة؛ إذ ذكر بأن فرحات عباس عندما وجد نفسه عاجزا عن إيجاد حلول بديلة للحصول على الجنسية الفرنسية اقترح على الوزير ريني إلغاء قانون الأحوال الشخصية كوسيلة مثلى لترقية المجتمع الجزائري، إلا أن الباحث لم يأت بالدليل، بل وفي تناقض واضح قال إن فرحات عباس قد أنكر تقديمه لمثل هذا المقترح، وربما يكون غي برفيلي قد استوحى هذا الرأي من ذلك الإلحاح الشديد لفرحات عباس لحث الإدارة الاستعمارية تفعيل مبادرة فيوليت، لدرجة أنه قال لوزير الداخلية ريني لم يبق هناك شيء في هذه البلاد إلا طريقة الإدماج، طريقة لصهر العنصر الوطني في المجتمع الفرنسي.

إلا أن هذا القول لا يفهم منه تنازلا عن شرط الأحوال الشخصية في المطالبة بالإدماج، كما لا يفهم ما قاله فرحات عباس في مقاله الشهير فرنسا هي أنا، بأنه تخلي عن هذا المبدأ؛ فقد أسيء فهم هذا المقال من قبل بعض الباحثين، على أنه دعوة للإدماج الكلي للجزائر، أمة وحضارة في الأمة الفرنسية وقبول ضمني بالجنسية الفرنسية، وقد أسس هذا الموقف بناءا على

ما ورد في المقال من نفي للأمة الجزائرية، والانتقادات التي أطلقتها جمعية العلماء في هذا المجال.

وفي الواقع فإن التهم التي رمي بها فرحات عباس جاءت في غير سياقها الحقيقي لأن ما جاء في المقال لم يكن يدعو إلى تبني الإدماج بالشكل الشمولي، الذي يلغي الأحوال الشخصية، وحتى فرحات عباس اعترف بعد ذلك بأن مقاله حمل أكثر مما يحتمل في ذلك الظرف التاريخي الدقيق، الذي كان فيه الجزائريون يترقبون بحذر تطبيق مشاريع الإصلاحات، بعد ظهور مقترح فيوليت، في فترة كان فيها الاتهام بالوطنية لأعضاء فدرالية النواب المسلمين قد بلغ أوجه لعرقلة الإصلاحات التي كان ينتظرها هؤلاء بشغف كبير، لدرجة أن الحكومة الفرنسية وصفتهم بالمشوشين وطلبت اعتقالهم.

ولعل هذا ما يفسر مسارعة فرحات عباس وبن جلول، إلى نفي التهم المنسوبة إليهم فقد أجاب عباس في تهكم عن هوية هؤلاء المشوشين قائلا بأنهم أولئك المنتخبون الذين لا ذنب لهم إلا المطالبة بالمساواة في الحقوق ضمن الجمهورية التي هي كما يزعمون جزء لا يتجزأ، فهذا هو السياق الذي ينبغي أن نفهم فيه أراء زعماء التيار الاندماجي من الوطنية الجزائرية جعلهم في النهاية كما يقول أحد الباحثين يتنازلون عن قناعاتهم في لحظة عصيبة اعتبروها سلاحا فعالا ضد التهم المنسوبة إليهم، وما عدا ذاك فإن زعماء فدرالية فدرالية النواب ظلوا متمسكين خلال الثلاثينات بالأحوال الشخصية، بدليل الموقف الجريء الذي اتخذوه إلى جانب جمعية العلماء في المؤتمر الإسلامي 1936، بل مشاركتهم في هذا المؤتمر إلى جانب العلماء الذين لهم نضالا مشهودا في الدفاع عن الخصوصية العربية الإسلامية للجزائر– يعتبر في حد

ذاته تعاطفا مع العلماء في هذا المجال ، فقد تصور بن باديس إقامة مؤتمر إسلامي يضم مختلف الأحزاب على شاكلة المؤتمر الوطني الهندي (عكاش، 2017، صفحة 273).

لذلك وجدنا فرحات عباس وبن جلول كانا على رأس وفد المؤتمر الإسلامي الذي ذهب إلى باريس، مستغلين في ذلك وصول حكومة بلوم الاشتراكية إلى السلطة، والتي أبدت رغبة في تطبيق مشروع فيوليت، والتجاوب مع مطالب المؤتمر الإسلامي، وحسب فرحات عباس أنه بذل مع جماعته جهودا معتبرة للإقناع بعدالة مطالب المؤتمر، غير أن تعصب المستوطنين والنواب اليمينين أفشلوا كل محاولة لإعطاء الحقوق للسكان المسلمين وهو ما استخلصه من الزيارة الثانية على رأس وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس 1938، عندما قال له رئيس الحكومة الفرنسي الجديد دلا دييه إن البرلمان يناصب العداء لمشروع مورريس فيوليت لأنه يرى الجنسية الفرنسية لا تتلاءم مع الشرع الإسلامي.

لقد خلق رفض الحكومة الفرنسية لمطالب المؤتمر الإسلامي آثارا سيئة لدى أعضاء فدرالية النواب المسلمين أبرزهم فرحات عباس، الذي اصطدم بعد ذلك مع ابن جلول بسبب بقاء هذا الأخير متساهلا مع الفرنسيين، لذلك رفض الانضمام إلى حزب التجمع الفرنسي الإسلامي، وقرر النزول إلى القاعدة الشعبية والتعاون مع الفلاحين والفقراء ولربما كان ذلك هو منطلق تسمية حزبه الجديد الإتحاد الشعبي الجزائري، الذي حملت إيديولوجيته توجها أقوى من السابق في التمسك بالقيم العربية الإسلامية، حيث قال فرحات عباس في البيان الذي أصدره غداة تأسيس هذا الحزب بأنه يريد أن تحتفظ الجزائر بطابعها ولغتها وحضارتها وتقاليدها.

وهذا في الواقع يكشف جانبا من الإستراتيجية الجديدة التي بدأ يعتمدها عباس فقد قال أن الأسواق والمقاهي العربية والمداشر ستكون مجال نشاطه السياسي، نظرة تنطوي على بعد

إيديولوجي يتعلق بالرغبة في التضامن مع المجتمع العربي الإسلامي الذي يقتسم معه نفس الأفكار والطموحات المتعلقة بالقيم العربية الإسلامية للأمة الجزائرية، وهكذا مع نهاية الثلاثينيات، غدا فريق من فدرالية النواب المسلمين بزعامة فرحات عباس أكثر من أي وقت مضى تمسكا بالطبع الحضاري للجزائر، وبدأ منذ الحرب العالمية الثانية يبتعد عن الطرح الاندماجي ويتجه نحو النهج الفدرالي ، كما أن دعاية عباس للبيان الجزائري، و حركة أحباب البيان والحرية، لقيت تجاوبا كبيرا من طرف الأوساط الشعبية؛ نظرا للتوجهات الوطنية لهذه الحركة التي اجتاحت دعايتها مدن وقرى وأرياف الجزائر (أوعامري، 2012، صفحة 143).

والحق أن هذا التحول فرضته المتغيرات الجديدة للحرب العالمية؛ فقد سقطت فرنسا كقوة عظمى من أعين الاندماجيين وزالت هيبتها من قلوبهم بعد انهيار جيشها واستسلام حكومتها للقوات الألمانية، ثم إن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي أقره الحلفاء بريطانيا والولايات المتحدة سنة 1941 قد بعث فيهم نوعا من الأمل في إمكانية تغيير الوضعية القانونية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، زيادة على ذلك فإن هؤلاء شعروا بالتمايز الحقيقي بين الجزائريين والفرنسيين خلال الحرب العالمية الثانية، ما جعلهم يطرحون عدة استفهامات على مشاركة الجزائريين في الحرب من أجل حرية فرنسا في الوقت الذين هم حرموا من التمتع بها.

ولقد كان أول تطور في هذا المجال تحرير فرحات عباس لبيان الشعب الجزائري، وهو البيان الذي حضي بتزكية من القوى الوطنية الفاعلة على الساحة السياسية، ممثلة في جمعية العلماء المسلمين و حزب الشعب الجزائري، بما في ذلك عدد كبير من المستشارين والنواب الماليين عن العملات الثلاث، ولكونه بيانا مطولا فإننا نكتفي بذكر الأفكار الرئيسية الواردة فيه التي تعتبر نقطة التحول الكبرى في الفكر الاندماجي؛ فالبيان أدان صراحة الاستعمار ودعا إلى

تطبيق حق تقرير المصير، ووضع دستور خاص بالجزائر يضمن حرية الدين الإسلامي و يجعل من اللغة العربية لغة رسمية.

ويظهر أن عباس و جماعته قد دخلوا في تطور سياسي كبير، فلأول مرة يتحدث هؤلاء عن تقرير المصير والتنديد بالاستعمار والاقتناع في أكثر من أي وقت مضى بجعل اللغة العربية لغة رسمية، ولا نجد تعبيرا أصدق نقوله على هذا التطور مما قاله أحد المؤرخين؛ إن الذي يحلل عناصر البيان لا يسعه إلا أن يلاحظ مدى تطور الفكر السياسي عند فرحات عباس ولا يتردد لحظة واحدة للتنويه بشجاعة الرجل الذي تولى بنفسه وفي ظرف عشر سنوات من الحياة العملية فقط، تحطيم شخصيته القديمة التي لا تعرف لها أمة غير الأمة الفرنسية، ولا لغة غير اللغة الفرنسية، ليضع شخصيه جديدة تؤمن بسيادة الجزائر كأمة مستقلة و تدعو إلى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في.

هذه الثورة في داخل عباس كان لها صدى على الأوساط التي كان ينشط ضمنها، التي استطاع أن يفصلها عن فكرة المطالبة بالإدماج، ينظم معظمها في جمعية أحباب البيان والحرية، التي أسسها في مارس 1944، وبمجرد العودة إلى القانون الأساسي لهذه الجمعية يتبين لنا نوع السيادة التي كان يطمح إليها عباس وأنصاره، وهي إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ومتحدة فدراليا مع فرنسا، وسوف تتأكد هذه القناعة وتترسخ بوقوع مجازر 08 ماي1945 وهي المجازر التي زادت الهوة عمقا بينهم وبين فرنسا أدت بفرحات عباس إلى تنظيم أنصاره في منظمة سياسية جديدة 1946 أطلق عليها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي بقي من خلاله مدافعا عن فكرة الفدرالية، هذه الرؤية السياسية لنوع العلاقة مع فرنسا قابلتها رؤية كذلك في الموقف في اللغة العربية والدين الإسلامي، من حيث موقعهما من

النظام الفدرالي؛ في هذا الإطار أكدت برامج ونصوص الإتحاد الديمقراطي على أن اللغة العربية ستكون لغة رسمية في الجمهورية الجزائرية، و أن هذه الجمهورية ستعيد للجزائريين شخصيتهم الإسلامية التي ظلوا متمسكين بها، وعن علاقة الإسلام بالمؤسسات السياسية للفدرالية رفض الإتحاد الديمقراطي بشدة قيام سلطة إسلامية، ودعا في مقابل ذلك إلى جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس إتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسياتهم ودياناتهم ما يوحي إلى الرغبة في انتهاج النظام العلماني.

هذا الموقف ينطلق في الواقع من نظرتهم لمسألة المواطنة، التي كانوا يدعون فيها طول نضالهم السياسي إلى إقامة مجتمع مشترك جزائري أروبي تسوده حرية الاعتقاد الديني، فتطبيق السلطة الإسلامية في الدولة الجزائرية الجديدة المستقلة ذاتيا هو حسب رأيهم يتناقض مع مفهوم المواطنة الأوربي، ذلك تشبثوا بجمهورية جزائرية مفتوحة لكل الأقليات دون تمييز عرقي أو ديني، هذا ما يفسر قول فرحات عباس إن الوطنية الإسلامية غلطة تاريخية، إذ ليس من المفروض على أبناء البلد الواحد أن يكونوا من دين واحد، يجب على الجزائري المسيحي أو الإسرائيلي أن يكون أخا للجزائري المسلم.

وكانت التركيبة العضوية لهذا التيار مشكلة من الإدماجيين الذين تلقوا تعليما فرنسيا مركزا، وعلى العموم كانوا خريجي مدرسة المعلمين و بالتالي فقد كانوا يعيشون في مجتمع منعزل عن بني جلدتهم نظرا للأفكار التي تبنوها، بل ووصل بهم إلى جهلهم تاريخ الجزائر وانتماءاتها الثقافية والحضارية مع الوطن العربي إلا قليل منهم، هذا ما سرع في عملية الانسلاخ عن الأصل (وسطهم الاجتماعي)، وذلك لأن طبيعة التعليم الفرنسي الذي تلقوه لم ينسجم والوسط الأهلي المسلم، ومن ذلك أن أصبح هؤلاء الإدماجيين فرنسيين أكثر من

الفرنسيين في حد ذاتهم وقد عبر عند ذلك عبد الله حمادي بقوله أن الشباب الجزائري الفرنكوفوني أصبحت لديه القابلية وغيرة حتى على الفرنسية، جعلته يتقنها أكثر من اللازم ويحافظ على سلامتها ونطقها أكثر من الفرنسي ذاته (حمادي، د.ت.ن، صفحة 74).

والموقف نفسه تبناه الإتحاد الديمقراطي من التوظيف السياسي للدين الإسلامي؛ فقد انتقد الذين يتخذون من الإسلام غطاءا لتحقيق مطامح سلطوية، ودعا إلى إبعاد مؤسسات العبادة عن الجدل السياسي والحزبي نحن ننزه المساجد عن الصلوات لغير الله، بل للناس للتغرير بهم، إن المسجد بيت الله وليس هو ميدانا للمناورات الانتخابية، ولا مكتبا تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة.

هذا الموقف العلماني من الدين الإسلامي لا يعتبر موقفا عدائيا بقدر ما يعبر عن رؤية سياسية ناتجة عن الرغبة في حماية الأقليات الدينية، بناء على فكرة رفض ربط المواطنة بالدين، وما عدا ذلك فهم يعطون للدين الإسلامي دورا تربويا وأخلاقيا وروحيا حتى يؤثر في المجتمع، هذا ما يفسر تعاطفهم مع جمعية العلماء وثنائهم على مجهوداتها التعليمية والتربوية و الإصلاحية، وحتى صاحب السلطة السياسية في نظر فرحات عباس يجب يجب عليه أن تكون له مدرسة وفكرة دينية إن لم نقل شخصية دينية يستنير بها في حياته.

لذلك وكما يقول الدكتور رابح لونيسي إن لائكيه جماعة عباس لها موقف إيجابي من الدين، تحتضنه وتشجع انتشاره في المجتمع، وتستعمله لإذكاء المجالات التربوية والخلقية والروحية، وتستخدم أحكامه الشرعية للحفاظ على الأحوال الشخصية ، ما يجعل الإسلام عندهم عبارة عن عقيدة وشريعة، تحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين الحاكم والمحكومين وليس بين العبد وربه، فقط، كما يراها العلمانيون المتشددون.

محاضرة رقم: 12

حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تأسيس المنظمة الخاصة

بعد مجازر 08 ماي 1945 قامت فرنسا بحل حركة أحباب البيان والحرية على الرغم من انتقاد جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جمود حركة انتصار الحريات الديمقراطية (عكاش، 2017، صفحة 362)، وشددت ضغوطها على جمعية العلماء المسلمين وضاعفت من قمعها لأنصار حزب الشعب المحظور، واعتقلت آلاف الجزائريين وحكمت عليهم بالسجن والإعدام والنفي واعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس بعدما نفت مصالي الحاج إلى خارج الوطن, وأدت كل هذه الأحداث إلى انهيار مطلب الاندماج كما أثبتت استحالة الاستقلال سلميا وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

إعادة بناء الحركة الوطنية:

حاولت فرنسا امتصاص غضب الشعب الجزائري فقامت بإصدار مرسوم 16 مارس 1946 يقاضي بإطلاق سراح المعتقلين والسماح للحركة الوطنية بالعمل من جديد فعملت الحركة الوطنية على إعادة بناء نفسها، فأسس فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أكتوبر 1946 وسعى لتحقيق مطلب الجزائريين عن طريق إصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا وقدم نوابه في نفس السنة مشروع دستور جزائري وتمحور حول تصفية الاستعمار وتأسيس جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي وأسس مصالي الحاج حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تعد تطورا طبيعيا لحزب الشعب الجزائري طالب بالتصفية الفورية

للنظام الاستعماري، وهدف إلى تحقيق الاستقلال عن طريق جمعية تحسيسية تتكون بعد استفتاء شعبي عام، أما جمعية العلماء المسلمين فوسعت من نشاطها وحددت برنامجها في المؤتمر الذي عقدته في 21 جويلية 1946 برفض الإدماج, واعتماد العربية لغة رسمية والمطالبة بمنح الحرية العقيدة وإعادة فتح المدارس الإسلامية التي أغلقت في 08 ماي 1945 (بلاح، 2006، صفحة 464).

موقف فرنسا من الحركة الوطنية:

أمام إصرار الجزائريين على مواصلة النضال وسعيها للحد من نقمتهم ومن ضغوط الرأي العام العالمي، فضلت فرنسا العودة إلى سياسة الإصلاحات فأصدرت في 20 سبتمبر 1947 دستور للجزائر يتضمن 08 أبواب و60 مادة وأهم ما جاء فيه اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر، الحفاظ على الشخصية الإسلامية للجزائريين، تكوين مجلس جزائري لتسيير شؤون الجزائر من 120 عضو نصفهم من المسلمين والنصف الآخر فرنسيون (التسوية بين عدد النواب 10 ملايين جزائري بنواب 800 ألف أجنبي محتل) وإزالة الحكم العسكري.

الواجهة السّياسية العلنية:

بعد العفو العام مارس 1946 الذي أصدرته السّلطات الاستعمارية, بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومنهم السيد مصالي الحاج والذي سمحت له بالدّخول إلى الجزائر في 13 أكتوبر 1946 حيث طالب بعقد ندوة وطنية لإطارات الحزب والتي دامت ثلاثة أيام ، وقد ناقشت اللّجنة المركزية قضية المشاركة في الانتخابات التي كان قد أعلن عن إجراؤها يوم 10 نوفمبر 1946، كان هناك رأيان:

الرّأي الأول: المشار كة في الانتخابات بحجة أنّ هذه المشاركة وسيلة من وسائل المقاومة السياسية وأن المجالس النيابية أداة لإيصال مطالب الشعب الجزائري للرّأي العام الفرنسي ولكسب تأييده.

الرّأي الثاني: عدم المشار كة في الانتخابات باعتبارها تراجعا خطيرا في سياسة حزب الشعب الجزائري, حيث ذهب أصحاب هذا الرّأي وعلى رأسهم السيد حسين لحول أنّ الدّخول في العمل السّياسي الاستعماري قد يؤثّر على المنتخبين, وذلك بحكم احتكا كهم بالسلطات الاستعمارية, وأبدوا تخوفهم من أن ينقلب هؤلاء من وطنيين ثوريين إلى إصلاحيين في فلك السّياسة الاستعمارية الفرنسية.

ونذكر هنا أن سياسة حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل 1952 قامت على السعي لتحطيم ما كان يسمى بالحركات الاصلاحية على غرار جمعية العلماء المسلمين (عكاش، 2017، صفحة 366)، وفي سياق آخر وفي آخر الجلسة تحوّلت الأغلبية الرّافضة في الانتخابات إلى شبه إجماع على تقديم مرشحين لتمثيل الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي، وهذا رغم أنّ حزب الشعب الجزائري الذي كان لا يرى في المشاركة أو في الامتناع عن الانتخابات إلا فرصة إضافية بالنسبة للشعب الجزائري كي يبرهن على دقة تنظيمه وانضباطه ونضجه السياسي, كما يرى في المجالس النيابية أداة لإشهار مطالب الشعب الجزائري ولكسب التأييد لدى الرأي العام الفرنسي.

وفي نوفمبر 1946 قرر السيد مصالي الحاج مشاركة حزب الشعب الجزائري في الحياة الانتخابية تحت اسم "الحر كة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية بسبب رفض الإدارة الاستعمارية الاعتراف بحزب الشعب الجزائري المنحل, وقد فاز مرشحي حزب الشعب الجزائري

بنصف المقاعد التي تنافسوا عليها, وذلك أنّهم لم يدخلوا الانتخابات إلا في خمس دوائر فازوا بخمس مقاعد، مقابل خمسة لممثلي الإدارة الاستعمارية.

وبعد سنة 1947 عرفت الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية تطوّرا ملحوظا تجلى في فوزها في الانتخابات وتنظيمها المحكّم, ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها ، لكن الإطارات التي أفرزتها فترة العمل السري, مارست ضغوطا على الحزب لكي يستعد للثورة, ممّا دفع بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أن تعقد مؤتمرا استثنائيا في 15 و16 فيفري 1947 والذي يختلف عن الاجتماعات السابقة للحزب, لأنه ولأول مرة يصدر قرارا ثوريا حاسما, حيث وقع تصادم في الأفكار بين أنصار النضال السياسي العلني والذين يرون إن مشاركة الحزب في الانتخابات الهدف منها تكوين نواب يدافعون عن فكرة الحزب الاستقلالية, وفي حدّ ذاته تكتيكا سياسيا لمحاربة الاستعمار بسلاحه وأدواته وبين أنصار النضال السياسي السري, الذين كانوا يؤمنون بضرورة الاستمرار في الجناح السري بأعماله و كتاباته ونشراته السرية, من أجل توسيع القاعدة الحزبية ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية, وبين أنصار الدّخول في الكفاح المسلح على عجل والاستعداد له, والذين طال انتظارهم واشتدّ شوقهم للسّلاح.

وكانت النتائج النّهائية التي توصّل إليها المؤتمر مرضي ة لكل التيّارات المتواجدة داخل حزب الشعب الجزائري وتقرّر ما يلي:

1/ الإبقاء على الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية, ترضيه لدعاة النضال السياسي العلني, من أجل التخفيف عن المشاكل اليومية لدى الإدارة الاستعمارية.

2/ الإبقاء على حزب الشعب الجزائري ترضية لدعاة النضال السياسي السري من أجل توسيع القاعدة الحزبية وترسيخ الرّوح النضالية.

3/ إنشاء المنظمة الخاصة منظمة سرية ترضية لدعاة الاستعداد للكفاح المسلّح.

فكان هذا الاجتماع تاريخيا, يختلف عن باقي اجتماعات حزب الشعب الجزائري, حيث تمّ فيه إنشاء المنظمة الخاصة, فصارت بذلك الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية بمثابة ستار في الواجهة يخفي وراءه حزب الشعب الجزائري التنظيم السرّي والذي كان يغذي ويحضن المنظمة الخاصة التي قرّر المؤتمرون تأسيسها.

وتقرر في هذا المؤتمر أن تستفيد الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية من المنخرطين ومن المناضلين والإطارات التي اكتشفت أمرهم المصالح الاستعمارية وأصبحوا غير قادرين على حياة السريّة التي يستوجب العمل في إطار التنظيمين السياسي والعسكري.

كما تمّ توزيع المهام, فأسندت مسؤولية تسيير حزب الشعب الجزائري السري للسيد أحمد بودة, وأسندت مسؤولية المنظمة الخاصة للسيّد محمد بلوزداد, أمّا أحمد مزغنة فكلّف بالحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية, في حين تركت الشؤون الخارجية إلى السيد محمد لمين دباغين، وهكذا أصبحت الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية تتمتّع بحرية مطلقة لمتابعة سياستها الانتخابية, بهدف توظيفها لتعميم إيديولوجية حزب الشعب الجزائري, لذلك ضبطت شعارات واضحة وقريبة جدّا من فهم سائر الفئات الاجتماعية مثل مع أو ضد النظام الاستعماري, مع الأمة الجزائرية أو ضدّها، وراحت تركز من خلال الاجتماعات والتجمّعات على النضال من أجل دولة جزائرية ذات بنية ديمقراطية تشمل كل الجزائريين, أي أن القضية الجزائرية, ليست قضية إصلاحات مهما كانت سخية, بل هي قبل كلّ شيء قضية سيادة (بلعيد، 1996، صفحة 227).

وتمكنت الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية , بفضل وعي المناضلين وحماسهم أن تحقّق انتصارات هائلة في انتخابات البلدية التي جرت سنة 1947، والتي كانت تعبيرا صادقا عن تفاعل الجماهير الشعبية مع سياسة الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية, وكتبت جريدة المغرب العربي ؛ الشعب الجزائري صرخ صرخته الكبرى وقال كلمته الحاسمة، إن انتصار حزب الانتصار في الانتخابات البلدية انتصرت فيه الروح الوطنية الصادقة على فكرة التفرنس والعقوق للتاريخ والأجداد, اليوم قال الجزائريون لا نتفرنس, لا نتجنس, لا نندمج, الإسلام ديننا, العربية لغتنا, والشرق قبلتنا ، غير أنّ هذا الانتصار لم يرق الإدارة الاستعمارية التي كانت ترى أنّ أمن الفرنسيين في الجزائر مهدد وأنّه سيقضي على سمعة فرنسا ويؤدّي إلى إلغائها نهائيا من شمال إفريقيا.

وكما أنّ الكولون طالبوا باستبدال السيّد ايدموند نايجلان الذي استطاع في ظرف وجيز من أن يرتبط اسمه بتزييف الانتخابات, وباختصار فانّ السيّد نايجلان قد جاء حسب المؤرّخ الفرنسي شارل أندري جوليان ليقضي على الانفصاليين الموجودين في الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية، لانّ السماح للوطنيين أن يستعملوا الشعارات السياسية القوية معناه أن الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية سوف تتمكن من الحصول على90 % من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر, وعليه فان الحاكم العام الجديد الذي تمّ تعيينه يوم 11 نوفمبر 1948 قد جاء ليوقف أي تقدّم أو أيّ نجاح انتخابي للحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية.

وتمكنت السلطات الاستعمارية أن تضفي على الحملة الانتخابية جوّا من الرّعب, وعمّ الساحة السياسية كثير من الاضطهاد, قصد ترهيب الوطنيين وحملهم على التخلي عن حزبهم،

ممّا أظهر مرّة أخرى عدم جدوى النضال السياسي في ظلّ النّظام الاستعماري، لكن الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية, كان هدفها توظيف الوسائل لتحقيق الغرض الأساسي في مواصلة النضال من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة, بتعبئة الجماهير الشعبية حول البرنامج الإجمالي للحركة.

ونتيجة هذا الانتشار الذي حققته الحركة من أجل انتصار الحريات الدّيمقراطية بقوة في الأوساط الشعبية, فانّ الإدارة الاستعمارية حاولت بشتى الطرق والوسائل القضاء عليها وعلى وحدتها ووحدة الأمة الجزائرية, فكانت الأزمة البربرية التي كانت تعدّ مؤامرة استعمارية خطط لها لزرع الشقاق في أوساط حزب الشعب الجزائري.

ونظرا لعدم استشارة الجزائريين وإشراكهم في صياغته ولتثبيته تبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بحق تقرير المصير فقد نددوا به ونقدوه، ولكن الحركة الوطنية ولعدم امتلاكها لبديل آخر سعت إلى الاستفادة من هذا الدستور عبر الاشتراك في الانتخابات المختلفة ولكنها لم توفق نتيجة التزوير تشكيلة المجلس الجزائري 1948 بني وي وي 41 نائبا، المستقلون 02 نائب، حركة الانتصار 09 نواب، أحباب البيان 08 نواب ، والقمع ومناورات الاستعمار المستمرة، أما المعمرون فقد رفضوا هذا الدستور لزعمهم أنه تنازلا من فرنسا عن الجزائر، كترسيم اللغة العربية وفصل الدين الإسلامي عن الدولة وفتح باب الوظائف للجزائريين وعبروا عن ذلك بالاستقالة من مختلف المجالس والهيئات.

تأسيس المنظمة الخاصة:

خلال 15-16 فيفري 1947 عقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرا سريا كان من أهم نتائجه إنشاء المنظمة الخاصة وهي منظمة عسكرية سرية عملت على إعداد

للثورة المسلحة بجميع الطرق كجمع الأسلحة وتدريب الجزائريين على القتال وبناء شبكة خلايا في كامل تراب الوطن وأسندت قيادتها والتنسيق بين أعضاءها إلى محمد بلوزداد وبعد سنة بلغ أعضاءها ألفي مناضل, في 18 مارس 1950 اكتشفت فرنسا أمر المنظمة وألقت القبض على المئات من أعضاءها ومن لم يلق القبض عليه شل نشاطه، ويذكر أحمد بن بلة أن المنظمة الخاصة هي تنظيم سري كان أعضاؤه يختارون وفق معايير خاصة ودقيقة وشروط محددة (قدور، 2004، صفحة 23).

محاضرة رقم: 13

بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة

مرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد 1947 بمرحلة صعبة جدا, فقد ظهرت بها أزمات أزمات حادة وخلافات كادت أن تبعدها عن أهدافها السياسية, ومنها:

1 -الأزمة البربرية ومحاولة بعض المناضلين تكوين حزب داخل الحركة، خاصة بعد عزل حسين آيت أحمد وتعيين أحمد بن بلة بدلا عنه على رأس المنظمة الخاصة للتحضير للثورة (قدور، 2004، صفحة 29).

2 -قضية الأمين دباغين وإبعاده عن الحزب بسبب خلاف شخصي بينه وبين مصالي الحاج.

3 -دخول الحركة اللعبة الفرنسية وجريانها وراء الانتخابات وقد اعتبر البعض هذه العملية خيانة.

4 -ظهور جناحان مختلفان بالحركة، أحدهما يفضل العمل السياسي للحصول على نتائج, والآخر يرى ضرورة استعمال كل الوسائل بما فيها العنف الثوري للحصول على الاستقلال.

5 -اكتشاف المنظمة السرية وسجن العديد من أعضاءها.

6 -إلقاء القبض على مصالي الحاج سنة 1952 ونفيه إلى فرنسا.

في ظل هذه الظروف الصعبة حاول مناضلو الحركة وضع برنامج عمل جديد يتماشى والتطورات المستجدة.

ففي شهر أفريل 1953 عقد الحزب مؤتمرا هاما أعلن فيه عن اتخاذ التدابير التالية:

أ –اتخاذ قرار لإعادة تشكيل المنظمة السرية.

أ –وضع حد لسياسة المشاركة في الانتخابات.

ب –انتخاب قيادة جديدة.

د– التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية.

وقد عارض رئيس الحزب مصالي الحاج الذي كان مبعدا في فرنسا هذه القرارات وطالب بإعطائه السلطة المطلقة في تسيير الحزب مدعيا أن الظروف الحالية تستدعي رئيسا واحدا، فرفضت أغلبية الأعضاء طلبه, وحدثت الأزمة حيث انقسم الحزب على نفسه إلى.

– نزعة تضم أنصار رئيس الحزب (المصاليون)

– نزعة تضم أنصار اللجنة المركزية (المركزيون)

وأكثر من تضرر من هذا الخلاف هو أحمد بم بلة؛ لأن كان يمثل التيار الثوري في الخارج وكان يدعو إلى وحدة كفاح المغرب العربي (قدور، 2004، صفحة 39).

وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادل التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة الأمر الذي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمرين أحدهما في بلجيكا وقد دعا إليه مصالي الحاج من 13 إلى 07/15/ 1954 والثاني بمدينة الجزائر بين 13 و08/16/ 1954 دعا إليه حسين لحول وجماعته أي المركزيين.

وبرز طرف ثالث يضم المنظمة السرية وقد حاول أعضاءها إصلاح الوضع وفك النزاع وتوحيد مناضلي الحزب لكن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل.

ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

عندما فشل أنصار المنظمة السرية في التوفيق بين الطرفين لجئوا إلى إنشاء (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) في 23 مارس 1954 بهدف تكثيف الاتصال بالمركزيين والمصاليين وقررت نبذ الخلافات لإقناعهم بالثورة ثم التحضير النفسي والمادي لها، وفي 25 جويلية 1954 تم تشكيل مجموعة ال 22 (من أعضاء اللجنة الثورية) التي عقدت اجتماعا لها في الجزائر العاصمة بهدف استعراض العمل المنجز في التحضير للثورة وتقييم الخلافات بين المركزيين والمصاليين وقررت نبذ النزاعات والشروع في الكفاح المسلح.

وخلال اجتماعات ولقاءات سرية امتدت من جوان إلى أكتوبر 1954 تقرر تحويل اللجنة الثورية إلى جبهة التحرير الوطني وتعيين 06 قادة للثورة في الداخل وهم محمد بوضياف المنسق الوطني، مضطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي و3 في الخارج وهم أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، كما تمت اتصالات داخلية وخارجية وذلك عن طريق الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة وتنظيم مشاركتهم في الثورة وبمصالي الحاج أكثر من مرة لإقناعه بالثورة وبشخصيات فاعلة في اللجنة المركزية للدخول في الثورة مثل يوسف بن خدة، والاتصال بالقاهرة عن طريق أحمد بن بلة لكسب الدعم المادي والمعنوي للثورة والاتصال بالدول المجاورة لجلب الأسلحة وتركيبها وتخزينها، ويعتبر ظهور هذه اللجنة بداية العد التنازلي للثورة (قدور، 2004، صفحة 42).

تحديد محاور العمل الثوري:

مثّلَت لحظةُ الخامس من جويلية سنة 1962 في الجزائر، تتويجاً لثورةٍ استطاعت، بعد سنواتٍ من الكفاح المسلَّح ضدّ الاستعمار الفرنسي (سقط فيها نحوُ مليون ونصف مليون قتيل جزائري بحسب الإحصائيات الرسمية الجزائرية) التفاوُض (1960 – 1962) على إنهاءِ حدٍّ للاحتلال الذي استمرَّ طيلةَ 132 سنةً.

تخطَّت الثورةُ الجزائرية (1954 – 1962)، التي اعتُبرت الثورة الكبرى في القرن العشرين، إطارَها المحلّي، لتكتسي بُعداً عالمياً وإنسانياً؛ فقد احتلّت مكانةً مركزية ضمن (مشروع تصفية الاستعمار) بفضل تأثيرها في محيطها العربي والإسلامي وبين حركات التحرُّر الوطني في العالَم الثالث.

وما كان ليتحقق ذلك إلا بالإرادة والتخطيط الجيد عبر العديد من الإجراءات والترتيبات تمثلت بالأساس في:

– اعتماد اللامركزية في التسيير وإعطاء الأولوية للعمل السياسي والعمل الداخلي والعمل الخارجي.

– تسمية التنظيم السياسي للثورة بجبهة التحرير الوطني.

– تسمية التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني.

– تقسيم البلاد إلى 5 مناطق هي: الجنوب القسنطيني (الأوراس), الشمال القسنطيني، القبائل، الجزائر، وهران.

– تحديد موعد انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر وتوحيد العمليات العسكرية لإعطاء بُعد وطني للثورة.

– تأسيس خلايا سرية لإعلام الشعب وتوعيته وإصدار بيان أول نوفمبر لتوضيح أسباب وأهداف الثورة.

– تجنب المواجهة المباشرة مع العدو والاعتماد على حرب العصابات والتركيز على منطقة الأوراس.

– عقد لقاء تقييمي للثورة في 1956 لتأسيس هياكل ومديريات للثورة.

المراجع:

1/ ابراهيم لونيسي. (30 12, 1999). أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها. المصادر ، الصفحات 124-156.

2/ أبو القاسم سعد الله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1900-1930 (الإصدار الجزء الأول، المجلد 01). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

3/ أبو القاسم سعد الله. (1986). الحركة الوطنية الجزائرية؛ 1930-1945 (الجزء الثالث) (المجلد 04). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

4/ إتيين برونو. (1997). عبد القادر الجزائري (المجلد 01). (خوري ميشيل، المترجمون) بيروت، لبنان: دار عطية للنشر.

5/ أحلام قسيس، و سهام حويلية. (2020). النضال الوحدوي في برنامج حركة أحباب البيان والحرية 1944 (رسالة ماجستير). أم البواقي، الجزائر: جامع العربي بن مهيدي.

6/ الزهرة بقبق. (2010). الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852) (رسالة ماجستير). وهران، الجزائر: جامعة السانية.

7/ الطالب الطاهر الغول. (2014). مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919 – 1954) (رسالة ماجستير). الوادي، الجزائر: جامعة حمه لخضر.

8/ الطيب لباز. (01 06, 2021). مظاهرات الثامن ماي 1945في الجزائر (الأسباب والنتائج). المجلة التاريخية الجزائرية ، الصفحات 616-630.

9/ إيمان جودي. (2016). الحملة الفرنسية على الجزائر من خلال رحلة الضابط الألماني شونبيرغ؛ عرضا وتحليلا (رسالة ماجستير). المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف؛ المسيلة.

10/ بركاهم شريفي. (2018). أحمد والمقاومة الشعبية 1826 . 1850 (رسالة ماحستير). جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

11/ بشير بلاح. (2006). تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 (الجزء الأول). الجزائر: دار المعرفة.

12/ جمال مخلوفي. (2019). السياسة الثقافية الإستعمارية في الجزائر خلال الفترة (1900–1954) (أطروحة دكتوراه). وهران، الجزائر: جامعة أحمد بن بلة.

13/ جوان غيليسي. (1966). *ثورة الجزائر*. (عبد الرحمان صدقي، المترجمون) القاهرة، مصر: الدار المصرية.

14/ حياة تابتي. (2006). الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني (رسالة ماجستير). وهران، الجزائر: جامعة السانيا.

15/ خالد بوهند. (01 06, 2013). حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937–1938. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية* ، الصفحات 131–142.

16/ رابح بلعيد. (01 06, 1996). حركة انتصار الحريات الديمقراطية. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ، الصفحات 213–232.

17/ سلوى لهلالي. (2017). *المسألة الثقافية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1954) (أطروحة دكتوراه).* الجزائر، الجزائر: جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر02).

18/ عبد السلام عكاش. (2017). الحركة الوطنية في الصحافة الاستعمارية والجزائرية 1945 1954 دراسة تحليلية مقارناتية (أطروحة دكتوراه). قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة2.

19/ عبد السلام فيلالي. (2013). *الجزائر الدولة والمجتمع.* الجزائر، الجزائر: دار الوسام العربي.

20/ عبد القادر نايلي. (2007). المقاومات والانتفاضات الشعبية من خلال مجلة إفريقية؛ مقاومة الزعاطشة نموذجا (رسالة ماجستير). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر2.

21/ عبد الله حمادي. (د.ت.ن). *الحركة الطلابية في الجزائر (1871-1962)* (المجلد 02). الجزائر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

22/ علاق راوية. (2020). الجزائريون والحرب العالمية الأولى(1914-1918) (رسالة ماجستير) . أم البواقي، الحزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

23/ علي بن محمد الصلابي. (د. س. ط). *سيرة الأمير عبد القادر.* بيروت، لبنان: دار المعرفة.

24/ علي محمد الصلابي. (01 01, 2022). *https://www.alsallabi.com/article/2983/227---*

(%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%
8A-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%
B1-%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للدكتور علي محمد الصلابي.

25/ عواطف قوراري. (2019). تأثير الفكر الإصلاحي المشرقي في أعلام الحركة الإصلاحية المغاربية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (رسالة ماجستير). أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

26/ فتح الدين بن أزواو. (2013). البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر (أطروحة دكتوراه). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 2.

27/ فلة بن جيلالي. (2002). ظاهرة النزعة البربرية في الجزائر من الحركة الوطنية حتى التعددية الحزبية (رسالة ماجستير). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

28/ لمياء بوقريوة. (03 12, 2012). مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع* ، الصفحات 313–346.

29/ مجد أبو ريا. (05 07, 2020).
https://arabicpost.net/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8
%A9/2020/07/05/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A
A%D9%84%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%

8A-

%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%

B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83. تم الاسترداد من عربي بوست.

30/ محمد بكار. (01 05, 2021). الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945. *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية* ، الصفحات 41–58.

31/ محمد قدور. (2004). أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1947–1956 (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر.

32/ مصطفى أوعامري. (31 12, 2012). نشاط فرحات عباس بتلمسان: 1943 – 1945. *أفكار وآفاق* ، الصفحات 135–144.

33/ منور العربي. (د. س. ط). *تاريخ المقاومة الجزائرية*. باب الوادي، الجزائر: دار المعرفة.

34/ موسوعة عريق. (2022).

https://areq.net/m/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%

A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%B4%D9%85%D9%8A_%D

8%A8%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%8

4%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8

%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A.html. تم الاسترداد من خالد الهاشمي بن عبد القادر الجزائري.

/35 نادية موسلي. (2018). الحركة الوطنية الجزائرية من خلال السينما الجزائرية؛ دراسة تحليلية سيمولوجية على عينة من الأفلام (أطروحة دكتوراه). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر3.

/36 نسيمة قريشي. (2015). الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1946–1956 (رسالة ماجستير). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

/37 يمينة بوجليدة. (2008). الحركة الوطنية الجزائرية 1950؛ 1954، مسار وتصور (رسالة ماجستير). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

فهرس المحتويات:

مدخل: مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية 4

الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 7

المقاومات الشعبية المسلحة المنظمة وغير المنظمة 14

سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 22

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918؛ سياسيا؛ اقتصاديا؛ اجتماعيا 27

حركة الأمير خالد 33

نجم شمال إفريقيا 39

حزب الشعب 45

جمعية العلماء المسلمين 52

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 58

أحداث 8 ماي 1945 66

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 70

حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تأسيس المنظمة الخاصة 83

بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة 91